الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

# حقوق الإنسان في الصحافة

## الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

**الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت-الاحد**

27-26-25 **جماد ثانى** 1435 –27-26-25 **أبريل** 2014

# الفهرس


| الموضوع | رقم الصفحة |
| --- | --- |
| الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان | 2 |
| هيئة حقوق الإنسان | 11 |
| أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية | 16 |
| حقوق الإنسان فى العالم | 39 |

# 3 آلاف قضية و360 حالة عنف أسري.. والشكاوى أغلبها ضد الحكومة

# "سبق" تنشر التفاصيل الكاملة لتقرير "جمعية حقوق الإنسان" السنوي

المصدر: جريدة سبق الجمعة 25 جماد ثانى 1435هـ - 25 أبريل 2014م
http://sabq.org/qdYfde

عبدالله البرقاوي- سبق- الرياض:
أصدرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تقريرها السنوي العاشر 1434هـ/ 2013م بهدف توثيق كافة النشاطات والجهود المقدمة من قبل الجمعية، وليكون مرجعاً للباحثين والمهتمين فيما يخص حقوق الإنسان، بالإضافة إلى أنه مؤشر للجمعية والأجهزة الحكومية وغير الحكومية على حد سواء، للتعرف على الإشكاليات التي تواجه أفراد المجتمع في تعاملهم مع هذه الأجهزة، وما ينبغي عمله من أجل تطوير وتحسين أدائها، ويمكن الجمعية من إجراء المقارنة لهذا الأداء بين السنة الحالية والسنوات الماضية، كما يساعد التقرير على معرفة وتحديد ما يمكن اعتباره مشكلة، أو ظاهرة تستلزم إجراء دراسات شاملة ومعمقة بهدف إيجاد حلول لها، طبقاً للمنهجية العالمية التي أصدرتها "المبادرة العالمية للتقارير."
والتقرير يضم إحصائيات القضايا التي بلغت 3303 قضايا خلال العام 1434هـ بانخفاض عن العام السابق 510 قضية بنسبة تراجع قدرها 1% وبنسبة 9% من إجمالي القضايا الواردة للجمعية منذ التأسيس. ويعزو بعض الحقوقيين هذا الانخفاض لزيادة الوعي الحقوقي. ولقد تضمن التقرير العديد من الإحصائيات التي تبرز نشاطات الجمعية لمختلف القضايا التي تردها عبر الفاكس، والبريد، أو البريد الإلكتروني، أو الحضور الشخصي للمتظلمين، والقضايا مصنفة كالتالي:
القضايا الإدارية:
وهي الشكاوي التي تكون ضد الجهات الحكومية، التي بلغ عددها 794 قضية للعام الحالي منها ( 692 للسعوديين) بنسبة انخفاض 3% عن العام السابق، من أصل 11،333قضية وردت للجمعية منذ التأسيس، وتصدر المقر الرئيسي بالرياض النسبة الأكبر بعدد 350 قضية، وكان فرع الجوف الأقل عدداً 21 قضية، وتصدر تصنيف القضايا الإدارية تصنيف اعتراض على قرار حيث بلغ (286) قضية، وفيما يتعلق بعدد القضايا الإدارية وفيما يتعلق بعدد القضايا وفقا لتصنيفها فقد جاءت على النحو التالي: طلب إعادة نظر في قرار ( 139)، تجاوز أو تعدي من الجهات الإدارية ( 74)طلب عفو (6)، طلب تعويضات ( 47)، مطالبة بتنفيذ حكم قضائي( 15)، اعتداء على ممتلكات ( 25)، أخطاء طبية ( 26)،، بطالة ( 17)، ترحيل إجباري (8)، تعديل الوضع الوظيفي ( 12)، إلحاق الضرر من تلوث بيئي ( 6)، طلب إعادة للوظيفة ( 5)، طلب ترحيل(1)، طلب نقل (11)، عنف أو إهمال (13)، فصل تعسفي (8)، مطالبة مستحقات مالية لدى الإدارة ( 34)، ملاحقة غير نظامية ( 12)، طول مدة الإجراءات ( 41)، نقل تعسفي ( 1)، منع من السفر بسبب قرار إداري ( 2)، أضرار السيول(2)، تعثر عن سداد الديون (3.)
قضايا السجناء:
هي ما يرد إلى الجمعية من شكاوى متعلقة بالسجناء كطلب عفو عن بقية المدة، المطالبة بإطلاق سراح وغيرها من القضايا، وقد بلغ عددها 770 قضية للعام 1434هـ منها ( 632 قضية للسعوديين) بنسبة انخفاض 1% عن العام السابق، من أصل 6631قضية وردت للجمعية منذ التأسيس، وتصدر المقر الرئيسي بالرياض النسبة الأكبر بعدد 474 قضية، بينما كان فرع الجوف الأقل عدداً بـ 7 قضايا، وفيما يتعلق بعدد القضايا وفقا لتصنيفها فقد جاءت على النحو التالي: تصدر تصنيف المطالبة بإطلاق السراح العدد الأكبر حيث بلغ ( 592) قضية، طلب العفو عن بقية المدة ( 16)، اعتراض على ترحيل سجين ( 11)، ضعف الرعاية الصحية لدى السجين ( 25) انتهاء المحكومية وعدم الإفراج ( 23) التظلم من عدم

المحاكمة (36)، طلب نقل إلى سجن آخر ( 4)، سوء معاملة وتعدي وتجاوز للأنظمة داخل السجن ( 27)، منع من الزيارة (13)، ضغط معنوي على سجين (6) اعتراض على قرار (7)، تعثر عن سداد الديون (10)، وشملت تلك القضايا السجون داخل وخارج المملكة، ففي سجون العراق 5 حالات، وحالة واحدة في سجن كلاً من الإمارات العربية المتحدة، ولبنان، وحالتين في دولة الكويت.

العنف الأسري:

وهي ما يرد إلى الجمعية من شكاوى متعلقة بعنف داخل محيط الأسرة، وبلغت 360 قضية خلال العام 1434هـ منها (307 للسعوديين)، بنسبة ارتفاع 4% عن العام السابق، من أصل 2813 قضية وردت للجمعية منذ تأسيسها، وتصدر المقر الرئيسي بالرياض النسبة الأكبر حيث بلغت عدد قضاياه 133 قضية، بينما كان فرع الجوف الأقل عدداً بـقضية واحدة وكانت القضايا مقدمة بعدد من 312 من الإناث و 48 من الذكور، وفيما يتعلق بعدد القضايا وفقا لتصنيفها فقد جاءت على النحو التالي: عنف بدني ونفسي ( 274)، حرمان من التعليم ( 20)، عنف ناتج عن إدمان (5)، حرمان من الزواج ( 22)، تحرش جنسي (9)، طلب إيواء ( 3)، اتهام وقذف (4(، حرمان من الأم ( 10)، حرمان من الراتب أو تعدي على ممتلكات (5)، حرمان من العمل (1)، هروب (7.(

القضايا العمالية:

هي ما يرد إلى الجمعية من شكاوى متعلقة بالأفراد الخاضعين لنظام العمل، والتي بلغت 269قضية للعام 1434هـ بنسبة انخفاض 1% عن العام الماضي، كانت الجنسية المصرية من أكبر أصحاب تلك القضايا، تلتها الجنسية السعودية، وكانت الجنسية الصومالية والكندية والبريطانية والنيبالية والعراقية والأثيوبية والنيوزلندية هم الأقل بقضية واحدة لكل منهما، وكانت أغلب القضايا ضد الكفلاء (الأفراد) ( 179) والشركات الأهلية (65)، وفيما يتعلق بعدد القضايا وفقا لتصنيفاتها فقد جاءت على النحو التالي: مطالبة العامل بحقوقه المالية بعدد ( 119) قضية، طلب نقل الكفالة (56)، فصل تعسفي (9)، منع العامل من السفر لبلاده ( 21)، ضغط معنوي على العامل ( 12)، حرمان العامل من أوراقه الثبوتية ( 4) اعتراض على قرار ( 18)، إجبار على عمل ( 2)، عدم استكمال إجراءات التعيين( 1)، ترحيل إجباري ( 6)، طلب إعادة للعمل ( 1)، حرمان من الترقية (1)، إجبار على إنهاء التعاقد (1)، فصل بسبب تهمة (2)، طلب إعادة نظر (6)، طول مدة الإجراءات (10)، وقد تصدر المقر الرئيسي بالرياض النسبة الأكبر 129 قضية .

القضايا القضائية:

هي ما يرد إلى الجمعية من شكاوى متعلقة بقضايا طال نظرها أمام الجهات القضائية، أو عدم الحصول على محاكمة عادلة، أو شكاوى ضد بعض القضاة لسوء معاملتهم، أو امتناعهم عن النظر في القضايا، أو اعتراض على حكم، أو طلب تعويضات، أو المنع من السفر بسبب حكم قضائي. والتي بلغت 81 قضية، منها (72 قضية للسعوديين) بنسبة انخفاض1% عن العام الماضي من أصل 1572 قضية وردت للجمعية منذ تأسيسها، وتصدر فرع جدة النسبة الأكبر من عدد القضايا (20 قضية)، وتلك القضايا تظلم فيها أصحابها من القضاء ( 65)، ومن القاضي ( 15(، وقضية واحدة من ديوان المظالم وفيما يتعلق بعدد القضايا وفقا لتصنيفها فقد جاءت على النحو التالي: اعتراض على حكم ( 43)، طلب إعادة نظر( 10)، طلب تعويضات (4)، طول مدة الإجراءات (23)، سوء معاملة من القاضي (1.(

الأحوال الشخصية:

هي ما يرد إلى الجمعية من شكاوى، متعلقة بحقوق شخصية لأحد أفراد الأسرة أو تتعلق بالطلاق، الخلع، الحضانة، النفقة، التعليق والهجر، نزع ولاية، حرمان من رؤية الأولاد، حرمان من الميراث، عدم الاعتراف بالزواج.

والتي بلغت 233 قضية منها ( 193 للسعوديين) خلال العام 1434هـ بنسبة انخفاض 4% عن العام السابق، بلغ منها للنساء 193 قضية و 40 للذكور، وجاء المقر الرئيسي بالرياض النسبة الأكبر بعدد القضايا حيث بلغت 102 قضية، وفيما يتعلق بعدد القضايا وفقا لتصنيفها فقد جاءت على النحو التالي: طلاق ( 31)، الحضانة (48)، النفقة ( 59)، التعليق والهجر(5)، نزع ولاية (3)، حرمان من رؤية الأولاد ( 67)، حرمان من الميراث ( 12)، عدم الاعتراف بالزواج ومطالبة بالطلاق (8.(

الأحوال المدنية:

هي ما يرد إلى الجمعية من طلبات، أو شكاوى متعلقة بسحب الجنسية، طلب استردادها، سحب الأوراق الثبوتية، عدم إضافة الأبناء، أو عدم توثيق بعض الوقائع الخاصة بالأحوال المدنية. والتي بلغت 294 قضية للعام 1434هـ بنسبة ارتفاع 1% عن العام السابق. منها: ( 147 للسعوديين) ثم الجنسيات الغير محددة 96)قضية) ثم الجنسية اليمنية ( 20)، وتركزت القضايا حسب التصنيف في التظلم من الأحوال المدنية والتي تم مخاطبتها بـ ( 250) خطاب وكانت أكثر القضايا في منطقة الرياض ( 146)، ثم جازان ( 50) وتصنيفها كالتالي: طلب الجنسية (103)، طلب استردادها ( 21)، الأوراق الثبوتية (142)، اعتراض على قرار(6(، طلب إعادة نظر (6)، طول مدة الإجراءات (16.(

العنف ضد الطفل:
هي شكاوى ترد للجمعية عن أنواع من العنف يتعرض لها أطفال( 18 سنة فما دون) من إساءة جسدية أو نفسية أو جنسية، أو أطفال حرموا من التعليم ومن أوراقهم الثبوتية، أيضاً حرمان الطفل من الأم أو من الأب أو حجزه أو إهماله، بالإضافة إلى قضايا زواج الأطفال ويبلغ عن هذا النوع من القضايا على الأغلب )أحد أفراد الأسرة، أقارب الطفل، المدرسة، الجيران، المعارف) والتي بلغت 112قضية خلال العام 1434 هـ منها ( 92 قضية للسعوديين)، بزيادة عن العام الماضي (33 قضية)، من أصل 440 قضية رصدتها الجمعية وتم التحقق منها منذ تأسيسها، وتصدرت منطقة عسير ( 38 قضية) بالنسبة الأكبر من عدد القضايا مقارنة ببقية الفروع، وفيما يتعلق بعدد القضايا وفقا لتصنيفها فقد جاءت على النحو التالي:
إساءة جسدية ( 47 قضية)، أو إساءة نفسية ( 4)، أو جنسية ( 6(، أو أطفال حرموا من التعليم ( 11)، ومن أوراقهم الثبوتية (19)، أيضا حرمان الطفل من رؤية الأم (11)، ومن رؤية الأب (3)، أو إهماله (8)، بالإضافة إلى قضايا زواج الأطفال- القاصرات ( 3) ويبلغ عن هذا النوع من القضايا على الأغلب (أحد أفراد الأسرة، أقارب الطفل، المدرسة، الجيران، المعارف.(
قضايا أخرى:
تشمل شكاوى الخاصة بالأفراد أو الشركات كالمنازعات بين الأفراد أو شركات أو على مقدمي الخدمات من القطاع الخاص والمتضمنة طلب إعادة نظر، اعتراض على قرار، مطالبة بتنفيذ حكم قضائي، تجاوز وتعدي من بعض الجهات الإدارية، طول مدة الإجراءات، بطالة، اعتداء على ممتلكات، طلب تعويضات، أخطاء طبية، تلوث بيئي، ملاحقة غير نظامية، بالإضافة إلى شكاوى طلبات المساعدات المالية، المطالبة بتبني بعض المقترحات، تقديم استشارات قانونية وشرعية.
وبلغت 390قضية خلال العام 1434هـ منها (336 للسعوديين)، من أصل 4805 قضية رصدتها وتم التحقق منها من قبل الجمعية منذ تأسيسها، وتصدر المقر الرئيسي بالرياض في عدد القضايا ( 222 قضية) وسبعة قضايا من خارج المملكة، وجهات التظلم فيها بين الأفراد ( 95) أو شركات ( 38)، بنوك سعودية ( 29) مستشفيات (14)،جمعيات خيرية( 59) وتصنيفها كالتالي: طلب إعادة نظر( 13) اعتراض على قرار( 44)، طلب تعويضات ( 19)، أخطاء طبية ( 6)، بالإضافة إلى شكاوى طلبات المساعدات المالية ( 147قضية)، المطالبة بتبني بعض المقترحات ( 15)، تقديم استشارات قانونية وشرعية (29)، منازعات بين أفراد أو شركات (111)، طول مدة الإجراءات (6.(
كما ضم التقرير كافة نشاطات الجمعية من حيث: الزيارات الميدانية، والتي بلغت حوالي 43 زيارة، شملت بعض السجون العامة وسجون المباحث، وبعض دور الملاحظة ودور الأيتام، وبعض المدارس بمختلف مناطق المملكة وزيارة العديد من المستشفيات ببعض المدن والمحافظات، والعديد من مراكز الشرطة، والجمعيات الخيرية، وعدد من الجهات الحكومية كوزارات العدل والداخلية والصحة والشؤون الاجتماعية، لمتابعة الشكاوي والتظلمات الواردة للجمعية بهدف نشر ثقافة حقوق الإنسان بين كافة شرائح المجتمع، كما احتوى التقرير على لقاءات مسؤولي الجمعية بعدد من أمراء المناطق والوزراء ورؤساء المصالح العامة، كما استقبلت الجمعية العديد من السفراء، والوزراء والوفود الأجنبية، من وزارات الخارجية، والبرلمانات الأوربية والعربية، والمفوضية السامية للأمم المتحدة، والتي بلغت 28 وفدا، وأيضا زارت الجمعية عدد من مسؤولي الجهات الحكومية والأجنبية والتي بلغت 3 زيارات.
إضافة للمشاركة في الفعاليات والحملات التي نظمتها الجهات ذات العلاقة بعمل الجمعية، وكذلك الفعاليات التي نظمتها الجمعية بهدف نشر ثقافة حقوق الإنسان والتي بلغت 48 مناسبة وفعالية، شملت ملتقيات ومعارض وندوات ومحاضرات وورش عمل.
كما أبرمت الجمعية مذكرات التفاهم خلال عام 1434 هـ مع وزارة الشؤون الاجتماعية وفريق الأمم المتحدة القطري.
إضافة لاستمرار الجمعية في استقبال القضايا ومخاطبة الجهات صاحبة الاختصاص لإزالة أسباب الشكاوى والتظلمات.
أما بالنسبة للخطابات الصادرة والواردة للجمعية خلال العام 1434هـ فقد صدر المقر الرئيسي بالرياض حوالي 1529 خطابا للعديد من الجهات منها المقام السامي والديوان الملكي ومجلس الوزراء والجهات التابعة لها، والوزارات، وهيئة التحقيق والادعاء العام والجهات التابعة لها، وديوان المظالم، ومؤسسة النقد والجهات التابعة لها، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، والمؤسسة العامة للتقاعد والمعاشات وجهات أخرى، واستلم 536 ردا على استفسارات ومطالبات الجمعية، وصدر فرع جدة 164خطاباً، واستلم 75 ردا، وصدر فرع المنطقة الشرقية حوالي 57خطابا، واستلم 44 ردا، وصدر فرع جازان خطابا 32، واستلم 5ردا، وصدر فرع الجوف 40 خطاباً، واستلم 24 ردا، وصدر مكتب مكة المكرمة 326خطابا، واستلم 203ردا، وصدر مكتب المدينة المنورة 283 خطابا واستلم 182 ردا. كما قامت الجمعية بإصدار عددا من الإصدارات والمطبوعات والكتيبات الحقوقية وعدداً من البيانات على مدار العام.

# انخفاض قضايا حقوق الإنسان ٪1 بالمملكة

المصدر: جريدة اليوم الجمعة 25 جماد ثانى 1435هـ - 25 أبريل 2014م
http://www.alyaum.com/News/art/135376.html

اليوم - الدمام
كشفت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن انخفاض القضايا بنسبة تراجع قدرها 1% وبنسبة 9% من إجمالي القضايا الواردة للجمعية منذ التأسيس، حيث بلغت إحصائيات القضايا 3303 قضايا خلال العام الماضي بانخفاض عن العام السابق له 510 قضايا، ويعزو بعض الحقوقيين هذا الانخفاض لزيادة الوعي الحقوقي.
وأصدرت الجمعية أمس تقريرها السنوي العاشر 1434هـ / 2013م بهدف توثيق كافة النشاطات والجهود المقدمة من قبل الجمعية، وليكون مرجعاً للباحثين والمهتمين فيما يخص حقوق الإنسان. بالإضافة إلى أنه مؤشر للجمعية والأجهزة الحكومية وغير الحكومية - على حد سواء - للتعرف على الإشكاليات التي تواجه أفراد المجتمع في تعاملهم مع هذه الأجهزة، وما ينبغي عمله من أجل تطوير وتحسين أدائها، ويمكن الجمعية من إجراء المقارنة لهذا الأداء بين السنة الحالية والسنوات الماضية. كما يساعد التقرير على معرفة وتحديد ما يمكن اعتباره مشكلة، أو ظاهرة تستلزم إجراء دراسات شاملة ومعمقة بهدف إيجاد حلول لها، طبقاً للمنهجية العالمية التي أصدرتها "المبادرة العالمية للتقارير". وتضمن التقرير العديد من الإحصائيات التي تبرز نشاطات الجمعية لمختلف القضايا التي تردها عبر الفاكس، والبريد، أوالبريد الالكتروني، أو الحضور الشخصي للمتظلمين، والقضايا. وحسب التقرير فإن القضايا الإدارية وهي الشكاوى التي تكون ضد الجهات الحكومية، بلغ عددها 794 قضية للعام الحالي منها ( 692 للسعوديين) بنسبة انخفاض 3% عن العام السابق، من أصل 11،333 قضية وردت للجمعية منذ التأسيس، وتصدر المقر الرئيس بالرياض النسبة الأكبر بعدد 350 قضية. وكان فرع الجوف الأقل عدداً 21 قضية، فيما بلغت قضايا السجناء كطلب عفو عن بقية المدة والمطالبة بإطلاق سراح وغيرها من القضايا 770 قضية للعام 1434هـ منها ( 632 قضية للسعوديين) بنسبة انخفاض 1% عن العام السابق، من أصل 6631 قضية وردت للجمعية، وتصدرت الرياض النسبة الأكبر بعدد 474 قضية، بينما كان فرع الجوف الأقل عدداً بـ « 7» قضايا. ووردت للجمعية قضايا العنف الأسري (شكاوى متعلقة بعنف داخل محيط الأسرة) وبلغ عددها 360 قضية خلال العام الماضي منها ( 307 للسعوديين)، بنسبة ارتفاع 4% عن العام السابق، من أصل 2813 قضية وردت للجمعية منذ تأسيسها، وتصدر المقر الرئيس بالرياض النسبة الأكبر بعدد 133 قضية، بينما كان فرع الجوف الأقل عدداً بـقضية واحدة.
وفيما يخص القضايا العمالية (ما يرد إلى الجمعية من شكاوى متعلقة بالأفراد الخاضعين لنظام العمل)، فبلغت 269 قضية للعام 1434هـ بنسبة انخفاض 1% عن العام نفسه، كانت الجنسية المصرية من أكبر أصحاب تلك القضايا، تلتها الجنسية السعودية، وكانت الجنسية الصومالية والكندية والبريطانية والنيبالية والعراقية والأثيوبية والنيوزلندية هم الأقل بقضية واحدة لكل منهما. وفي جانب القضايا القضائية التي طال نظرها أمام الجهات القضائية، أو عدم الحصول على محاكمة عادلة، أو شكاوى ضد بعض القضاة لسوء معاملتهم، أو امتناعهم عن النظر في القضايا، أو اعتراض على حكم، أو طلب تعويضات، أو المنع من السفر بسبب حكم قضائي فبلغت 81 قضية. فيما بلغ عدد قضايا الأحوال الشخصية المتمثلة في شكاوى متعلقة بحقوق شخصية لأحد أفراد الأسرة أو تتعلق بالطلاق، الخلع، الحضانة، النفقة، التعليق والهجر، نزع ولاية، حرمان من رؤية الأولاد، حرمان من الميراث، عدم الاعتراف بالزواج 233 قضية منها (193 للسعوديين) بنسبة انخفاض 4% عن العام السابق.
وبشأن قضايا الأحوال المدنية من طلبات أو شكاوى متعلقة بسحب الجنسية، طلب استردادها، سحب الأوراق الثبوتية، عدم إضافة الأبناء، أو عدم توثيق بعض الوقائع الخاصة بالأحوال المدنية فقد بلغت 294 قضية للعام 1434هـ بنسبة ارتفاع 1% عن العام السابق منها 147 للسعوديين. وفي قضايا العنف ضد الطفل التي وردت للجمعية من إساءة جسدية أو نفسية أو جنسية، أو أطفال حرموا من التعليم ومن أوراقهم الثبوتية، وأيضاً حرمان الطفل من الأم أو من الأب أو حجزه أو إهماله، بالإضافة إلى قضايا زواج الأطفال ويُبلغ عن هذا النوع من القضايا على الأغلب (أحد أفراد الأسرة، أقارب الطفل، المدرسة، الجيران، المعارف) فقد بلغت 112 قضية خلال العام 1434هـ منها ( 92 قضية للسعوديين) بزيادة عن العام الماضي (33 قضية) من أصل 440 قضية رصدتها الجمعية وتم التحقق منها. وأخيرا حوى التقرير 390 قضية أخرى

خلال العام 1434هـ منها ( 336 للسعوديين)، من أصل 4805 قضايا رصدتها، وتم التحقق منها من قبل الجمعية منذ تأسيسها.

# • حقوق الإنسان" تباشر٣٣٠٣ قضايا خلال عام

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 25 جماد ثانى 1435هـ - 25 أبريل 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140425/Con20140425694846.htm

عبدالكريم الذيابي (الطائف)
كشفت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أنها باشرت 3303 قضايا خلال عام 1434هـ بانخفاض عن العام السابق 510 قضايا بنسبة تراجع قدرها 1% و 9% من إجمالي القضايا الواردة للجمعية منذ التأسيس. وبينت الجمعية في تقريرها السنوي العاشر 1434هـ/2013م، أن القضايا الإدارية هي الشكاوى التي تكون ضد الجهات الحكومية وبلغ عددها 794 قضية منها ( 692 للسعوديين) من أصل 11.333 قضية، وتصدر المقر الرئيسي بالرياض النسبة الأكبر بـ 350 قضية، وكان فرع الجوف الأقل بـ 21 قضية. وأوضحت أن قضايا السجناء هي ما يرد إلى الجمعية من شكاوى متعلقة بالسجناء كطلب عفو عن بقية المدة، المطالبة بإطلاق سراح وغيرها من القضايا

# • حقوق الإنسان": 3303 قضايا خلال عام بينها 482 للعنف وزواج القاصرات

## 794 إدارية و269 عمالية و233 أحوال شخصية و770 للسجناء

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 25 جماد ثانى 1435هـ - 25 أبريل 2014م
اضغط هنا

أصدرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تقريرها السنوي العاشر الذي ضم إحصائيات القضايا التي بلغت 3303 قضية خلال العام 1434هـ بانخفاض عن العام السابق 510 قضية بنسبة تراجع قدرها 1% و بنسبة 9% من إجمالي القضايا الواردة للجمعية منذ التأسيس.
وكشف التقرير عن وجود 282 قضية عنف أسري وعنف ضد الأطفال وزواج قاصرات، و 794 قضية إدارية و 269 قضية عمالية و 233 قضية أحوال شخصية و 81 قضية قضائية و 770 قضية للسجناء.
القضايا الإدارية:
وهي الشكاوى التي تكون ضد الجهات الحكومية، التي بلغ عددها 794 قضية للعام الحالي منها ( 692 للسعوديين) بنسبة انخفاض 3% عن العام السابق، من أصل 11،333 قضية وردت للجمعية منذ التأسيس، وتصدر المقر الرئيسي بالرياض النسبة الأكبر بعدد 350 قضية، وكان فرع الجوف الأقل عدداً 21 قضية، وتصدر تصنيف القضايا الإدارية تصنيف

اعتراض على قرار حيث بلغ ( 286) قضية، وفيما يتعلق بعدد القضايا الإدارية وفقا لتصنيفها فقد جاءت على النحو التالي:طلب إعادة نظر في قرار (139)، تجاوز أو تعدي من الجهات الإدارية (74)طلب عفو (6) طلب تعويضات (47)، مطالبة بتنفيذ حكم قضائي(15)، اعتداء على ممتلكات (25)، أخطاء طبية (26)، بطالة (17)، ترحيل إجباري (8)، تعديل الوضع الوظيفي (12)، إلحاق الضرر من تلوث بيئي ( 6)، طلب إعادة للوظيفة ( 5)، طلب ترحيل(1)، طلب نقل ( 11)، عنف أو إهمال (13)، فصل تعسفي (8)، مطالبة مستحقات مالية لدى الإدارة ( 34)، ملاحقة غير نظامية (12)، طول مدة الإجراءات (41)، نقل تعسفي (1)، منع من السفر بسبب قرار إداري (2)، أضرار السيول(2)، تعثر عن سداد الديون (3).

قضايا السجناء:

هي ما يرد إلى الجمعية من شكاوى متعلقة بالسجناء كطلب عفو عن بقية المدة، المطالبة بإطلاق سراح وغيرها من القضايا، وقد بلغ عددها 770 قضية للعام 1434هـ منها ( 632 قضية للسعوديين) بنسبة انخفاض 1% عن العام السابق، من أصل 6631 قضية وردت للجمعية منذ التأسيس، وتصدر المقر الرئيسي بالرياض النسبة الأكبر بعدد 474 قضية، بينما كان فرع الجوف الأقل عدداً بـ 7 قضايا، وفيما يتعلق بعدد القضايا وفقا لتصنيفها فقد جاءت على النحو التالي:تصدر تصنيف المطالبة بإطلاق السراح العدد الأكبر حيث بلغ ( 592) قضية، طلب العفو عن بقية المدة ( 16)، اعتراض على ترحيل سجين ( 11)، ضعف الرعاية الصحية لدى السجين ( 25) انتهاء المحكومية وعدم الإفراج ( 23) التظلم من عدم المحاكمة (36)، طلب نقل إلى سجن آخر ( 4)، سوء معاملة وتعدي وتجاوز للأنظمة داخل السجن ( 27)، منع من الزيارة (13)، ضغط معنوي على سجين (6) اعتراض على قرار (7)، تعثر عن سداد الديون (10)، وشملت تلك القضايا السجون داخل وخارج المملكة، ففي سجون العراق 5 حالات، وحالة واحدة في سجن كلاً من الإمارات العربية المتحدة، ولبنان، وحالتين في دولة الكويت.

قضايا العنف الأسري:

وهي ما يرد إلى الجمعية من شكاوى متعلقة بعنف داخل محيط الأسرة، وبلغت 360 قضية خلال العام 1434هـ منها (307 للسعوديين)، بنسبة ارتفاع 4% عن العام السابق، من أصل 2813 قضية وردت للجمعية منذ تأسيسها، وتصدر المقر الرئيسي بالرياض النسبة الأكبر حيث بلغت عدد قضاياه 133 قضية، بينما كان فرع الجوف الأقل عدداً بـقضية واحدة وكانت القضايا مقدمة بعدد من 312 من الإناث و 48 من الذكور، وفيما يتعلق بعدد القضايا وفقا لتصنيفها فقد جاءت على النحو التالي: عنف بدني ونفسي ( 274)، حرمان من التعليم ( 20)، عنف ناتج عن إدمان ( 5)، حرمان من الزواج ( 22)، تحرش جنسي (9)، طلب إيواء ( 3)، اتهام وقذف ( 4)، حرمان من الأم ( 10)، حرمان من الراتب أو تعدي على ممتلكات (5)، حرمان من العمل (1)، هروب (7)

القضايا العمالية:

هي ما يرد إلى الجمعية من شكاوى متعلقة بالأفراد الخاضعين لنظام العمل، والتي بلغت 269قضية للعام 1434هـ بنسبة انخفاض 1% عن العام الماضي، كانت الجنسية المصرية من أكبر أصحاب تلك القضايا، تلتها الجنسية السعودية، وكانت الجنسية الصومالية والكندية والبريطانية والنيبالية والعراقية والأثيوبية والنيوزلندية هم الأقل بقضية واحدة لكل منهما، وكانت أغلب القضايا ضد الكفلاء (الأفراد) ( 179) والشركات الأهلية (65)، وفيما يتعلق بعدد القضايا وفقا لتصنيفاتها فقد جاءت على النحو التالي: مطالبة العامل بحقوقه المالية بعدد ( 119) قضية، طلب نقل الكفالة (56)، فصل تعسفي (9)، منع العامل من السفر لبلاده ( 21)، ضغط معنوي على العامل ( 12)، حرمان العامل من أوراقه الثبوتية ( 4) اعتراض على قرار ( 18)، إجبار على عمل ( 2)، عدم استكمال إجراءات التعيين( 1)، ترحيل إجباري ( 6)، طلب إعادة للعمل ( 1)، حرمان من الترقية (1)، إجبار على إنهاء التعاقد (1)، فصل بسبب تهمة (2)، طلب إعادة نظر (6)، طول مدة الإجراءات (10)، وقد تصدر المقر الرئيسي بالرياض النسبة الأكبر 129 قضية.

القضايا القضائية:

هي ما يرد إلى الجمعية من شكاوى متعلقة بقضايا طال نظرها أمام الجهات القضائية، أو عدم الحصول على محاكمة عادلة، أو شكاوى ضد بعض القضاة لسوء معاملتهم، أو امتناعهم عن النظر في القضايا، أو اعتراض على حكم، أو طلب تعويضات، أو المنع من السفر بسبب حكم قضائي. والتي بلغت 81 قضية ، منها ( 72 قضية للسعوديين) بنسبة انخفاض1% عن العام الماضي من أصل 1572 قضية وردت للجمعية منذ تأسيسها، وتصدر فرع جدة النسبة الأكبر من عدد القضايا (20 قضية ).

قضايا الأحوال الشخصية:

هي ما يرد إلى الجمعية من شكاوى، متعلقة بحقوق شخصية لأحد أفراد الأسرة أو تتعلق بالطلاق، الخلع، الحضانة، النفقة، التعليق والهجر، نزع ولاية، حرمان من رؤية الأولاد، حرمان من الميراث، عدم الاعتراف بالزواج. والتي بلغت 233 قضية منها (193 للسعوديين) خلال العام 1434هـ بنسبة انخفاض 4% عن العام السابق، بلغ منها للنساء 193 قضية و40

للذكور، وجاء المقر الرئيسي بالرياض النسبة الأكبر بعدد القضايا حيث بلغت 102 قضية، وفيما يتعلق بعدد القضايا وفقا لتصنيفها فقد جاءت على النحو التالي: طلاق ( 31)، الحضانة ( 48)، النفقة ( 59)، التعليق والهجر( 5)، نزع ولاية ( 3)، حرمان من رؤية الأولاد (67)، حرمان من الميراث (12)، عدم الاعتراف بالزواج ومطالبة بالطلاق (8).

قضايا الأحوال المدنية:

هي ما يرد إلى الجمعية من طلبات، أو شكاوى متعلقة بسحب الجنسية، طلب استردادها، سحب الأوراق الثبوتية، عدم إضافة الأبناء، أو عدم توثيق بعض الوقائع الخاصة بالأحوال المدنية.والتي بلغت 294 قضية للعام 1434هـ بنسبة ارتفاع 1% عن العام السابق. منها

(147 للسعوديين ) ثم الجنسيات غير المحددة ( 96 قضية) ثم الجنسية اليمنية ( 20)، وتركزت القضايا حسب التصنيف في التظلم من الأحوال المدنية والتي تم مخاطبتها بـ( 250) خطابا وكانت أكثر القضايا في منطقة الرياض ( 146)، ثم جازان( 50) وتصنيفها كالتالي: طلب الجنسية ( 103)، طلب استردادها ( 21)، الأوراق الثبوتية ( 142)، اعتراض على قرار(6)، طلب إعادة نظر (6)، طول مدة الإجراءات (16).

قضايا العنف ضد الطفل:

هي شكاوى ترد للجمعية عن أنواع من العنف يتعرض لها أطفال( 18 سنة فما دون) من إساءة جسدية أو نفسية أو جنسية، أو أطفال حرموا من التعليم و من أوراقهم الثبوتية، أيضاً حرمان الطفل من الأم أو من الأب أو حجزه أو إهماله، بالإضافة إلى قضايا زواج الأطفال ويُبلغ عن هذا النوع من القضايا على الأغلب (أحد أفراد الأسرة، أقارب الطفل، المدرسة، الجيران، المعارف) والتي بلغت 112 قضية خلال العام 1434 هـ منها ( 92 قضية للسعوديين)، بزيادة عن العام الماضي (33 قضية)، من أصل 440 قضية رصدتها الجمعية وتم التحقق منها منذ تأسيسها، وتصدرت منطقة عسير ( 38 قضية) بالنسبة الأكبر من عدد القضايا مقارنة ببقية الفروع، وفيما يتعلق بعدد القضايا وفقا لتصنيفها فقد جاءت على النحو التالي: إساءة جسدية ( 47 قضية)، أو إساءة نفسية ( 4)، أو جنسية ( 6)، أو أطفال حرموا من التعليم ( 11)، ومن أوراقهم الثبوتية (19)، أيضا حرمان الطفل من رؤية الأم ( 11)، و من رؤية الأب ( 3)، أو إهماله ( 8)، بالإضافة إلى قضايا زواج الأطفال- القاصرات ( 3) ويبلغ عن هذا النوع من القضايا على الأغلب (أحد أفراد الأسرة، أقارب الطفل، المدرسة، الجيران، المعارف).

الحياة AL HAYAT

# "العدل" لم توظف "المرأة" حتى الآن

المصدر: جريدة الحياة الاحد 27 جماد ثانى 1435هـ - 27 أبريل 2014م

اضغط هنا

الدمام – فاطمة آل دبيس

طالب قانونيون بالسماح للمرأة بالعمل في وظيفة «مساعد قضائي» أو «معاوناً» له، متوقعين أن تحقق نجاحاً باهراً. وأكدوا عدم وجود ما يمنع ذلك رسمياً، فضلاً عن الحاجة إلى وجود المرأة في المحاكم التي تقدم خدماتها للنساء والرجال. وكشف مصدر في وزارة العدل أنه لم تُعيّن أية امرأة في الوزارة ومرافقها حتى الآن، على رغم صدور توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، إلى جميع الأجهزة الحكومية باستحداث أقسام نسائية، وتعيين نساء فيها. (للمزيد)

وأكد الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان المستشار خالد الفاخري عدم ووجود أنظمة تمنع المرأة من العمل بوزارة العدل. وقال لـ«الحياة»: «إن المرأة يمكن أن تحقق نجاحات باهرة في الوزارة، مثلما نجحت في مجالات أخرى، بمهنية ودقة عالية»، مشيراً إلى أن وزارة العدل «تقدم خدماتها لجميع شرائح المجتمع نساء ورجالاً، ما يوجب تعيين امرأة لتتولى تعريف النساء بحقوقهن وواجباتهن، إضافة إلى القيام بالأعمال الإدارية التي تسهّل المعاملات الخاصة بالنساء». وقال عضو مجلس الشورى الدكتور زهير الحارثي لـ«الحياة»: «إن عمل المرأة في وزارة العدل مهم، في الأعمال التي تتناسب مع طبيعتها وخلفياتها الثقافية ودراستها التعليمية»، داعياً إلى «السماح لها بالمشاركة في بناء الوطن».

ورأى القاضي السابق طالب آل طالب أن «عمل المرأة مهم في الأعمال المساندة للقضاء، مثل التأكد من مطابقة هوية المرأة أو الصلح بين النساء، استناداً إلى نظام الإجراءات الجزائية الذي نصّ على «ألا تُفتّش المرأة إلا امرأةٌ مُخوّلة بالقيام بمهمة التفتيش». واستشهد بحاجة السجينة إلى مرافِقة لها في المحكمة وهي «السجانة».

# "قانونيون" يدعون إلى تعيين عناصر نسائية "مساعداً قضائياً" و"معاونا"

المصدر: جريدة الحياة الاحد 27 جماد ثانى 1435هـ - 27 أبريل 2014م
اضغط هنا

الدمام – فاطمة آل دبيس
تبنّى قانونيون دعوة للسماح للمرأة بالعمل في وظيفة «مساعد قضائي» أو «معاون» له، متوقعين تحقيقها نجاحاً باهراً في حال دخولها المجالين، لافتين إلى عدم وجود ما يمنع ذلك رسمياً. وأكدوا الحاجة إلى وجود المرأة في المحاكم التي تقدم خدماتها للنساء والرجال. فيما كشف مصدر في وزارة العدل عن أنه لم تُعيّن أية امرأة في الوزارة أو ما يتبعها من مرافق حتى الآن. فيما صدرت توجيهات من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، إلى جميع الأجهزة الحكومية باستحداث أقسام نسائية وتعيين نساء فيها.
وأكد الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان المستشار خالد الفاخري عدم ووجود أنظمة تمنع المرأة من العمل بوزارة العدل. وقال في تصريح إلى»الحياة»: «إن المرأة يمكن أن تحقق نجاحات باهرة من خلال عملها في الوزارة. كما نجحت في مجالات أخرى بمهنية ودقة عالية»، مشيراً إلى أن وزارة العدل «تقدم خدماتها لجميع شرائح المجتمع نساءً ورجالاً، ما يوجب تعيين امرأة لتتولى تعريف النساء بحقوقهن وواجباتهن، إضافة إلى القيام بالأعمال الإدارية التي تسهّل المعاملات الخاصة بالنساء».
دعا الفاخري إلى «الإفادة من خريجات القانون والشريعة في ما يخدم الوطن». كما دعا إلى «تعيين المرأة كمعاون للقاضي»، مؤكداً أنه «لا يوجد ما يمنع هذا الأمر أيضاً». ورجّح أن يكون سبب عدم توظيف المرأة في العدل حتى الوقت الحالي «قد يعود إلى استحداث الوظائف لا أكثر من ذلك»، مقترحاً إنشاء «مكاتب تثقيف بالقانون داخل أروقة المحاكم ليتسنى لمقدمة الدعوى أو المُقدَّم ضدها، معرفة حقوقها وواجباتها وآلية الاعتراض والمدد النظامية لذلك».
بدوره قال عضو مجلس الشورى الدكتور زهير الحارثي في تصريح إلى «الحياة»: «إن عمل المرأة في وزارة العدل مهم، وذلك في الأعمال التي تتناسب مع طبيعتها وخلفياتها الثقافية ودراستها التعليمية»، داعياً إلى «السماح لها بالمشاركة في بناء الوطن». وأشار الحارثي الذي كان عضواً في هيئة حقوق الإنسان سابقاً، إلى أن وزارة العدل «تقدم خدماتها للنساء كافة من دون استثناء، ما يوجب أن يكون في نطاق العدل نساء عاملات يقدمنّ النصح والإرشاد للاتي يَحتجن لهذا الأمر، ويفتقرن إلى معرفة حقوقهن وواجباتهن».
بدوره رأى القاضي السابق طالب آل طالب أن «عمل المرأة مهم في الأعمال المساندة للقضاء، كالتأكد من مطابقة هوية المرأة أو الصلح بين النساء، استناداً إلى نظام الإجراءات الجزائية الذي نصّ على «ألا تُفتّش المرأة إلا امرأةٌ مُخوّلة بالقيام بمهمة التفتيش». واستشهد بحاجة السجينة إلى مرافِقة لها في المحكمة وهي «السجانة».
إلا أن آل طالب لم يبدِ في تصريحه إلى»الحياة» حماساً «لخوض المرأة غمار المحاكم ولا مجتمعات الخصام»، لافتاً إلى أنها «مجتمعات كثيرة الأعباء والضغوط النفسية». ودعا إلى «حصر عملها في مجال الاستشارات والصلح والتوفيق والكتابة والتحرير».

# أمير الباحة: "حقوق الإنسان" تقدم أعمالاً جليلة لخدمة الوطن

المصدر: جريدة الشرق الجمعة 25 جماد ثانى 1435هـ - 25 أبريل 2014م
http://www.alsharq.net.sa/2014/04/25/1128760

الباحة – ماجد الغامدي
نوه أمير منطقة الباحة الأمير مشاري بن سعود بالدور الرائد، الذي تضطلع به هيئة حقوق الإنسان وما تقوم به من أعمال جليلة لخدمة الوطن وأبنائه.
جاء ذلك خلال استقباله عضوي مجلس هيئة حقوق الإنسان اللواء عبدالله بن صالح السهيل، والشيخ عبدالعزيز العقلا اللذين يزوران المنطقة حالياً.
من جهته، اطلع عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان أمير منطقة الباحة على أهداف الزيارة، معرباً عن شكره له على ما تبذله إمارة المنطقة والأجهزة الحكومية الأخرى من تعاون مشترك مع الهيئة.

# خادم الحرمين.. توطين الوظائف أولوية لا تقبل أنصاف الحلول

المصدر: جريدة الحياة الاحد 27 جماد ثانى 1435هـ - 27 أبريل 2014م
اضغط هنا

الرياض، جدة - «الحياة»
تواصل أمس (السبت) احتفاء الشعب السعودي بمرور تسعة أعوام على مبايعة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملكاً للمملكة العربية السعودية. واعتبر مدير صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) إبراهيم آل معيقل أمس أن التوطين أولوية الملك التي لا تقبل أنصاف الحلول، منوّهاً بما أقر في عهد خادم الحرمين الشريفين من برامج للتوظيف وآليات لمكافحة البطالة. كما أعرب مزيد من المسؤولين الحكوميين في أرجاء البلاد وممثليها في الخارج عن ارتياحهم للخطوات التي تسلكها المملكة على مسار التنمية الشاملة والمستدامة، وسن التشريعات الملائمة للحفاظ على حقوق الإنسان وحمايته من الظلم والاستغلال، وبرنامج تطوير القضاء. وتفاعلت القنوات الفضائية مع المناسبة بتضمينها متابعاتها الخبرية، فضلاً عن اهتمام الصحف المحلية بذكرى البيعة. وأجمع المحتفون بالمناسبة على التنويه بما تحقق من نماء في مختلف القطاعات، وإسهام ذلك في رفاهية المواطن. ورسخ - من خلال سيل التهاني وعبارات الاحتفاء بهذه الذكرى - الاعتقاد بأن البيعة انعكست حباً ووفاء بين القيادة والشعب. كما انعكست إنجازات ضخمة في القطاعات الحيوية التي تهم المواطن، مثل الصحة والتعليم، والخدمات البلدية، والسياسة الخارجية، وغير ذلك. وبرز إجماع راسخ على أن قيادة الملك عبدالله بن عبدالعزيز أدّت إلى خلق مجتمع آمن ومستقر، وأن خادم الحرمين الشريفين سخّر وقته لأجل راحة المواطن، وكرّس جهده لأجل الوطن. وأكدت هيئة حقوق الإنسان السعودية أمس أن تطوير القضاء في عهد خادم الحرمين الشريفين يُعد أحد أبرز الضمانات الحقيقية لحفظ الحقوق. ونوّهت بموافقة الملك عبدالله بن عبدالعزيز على عدد من القوانين التي تحفظ حقوق الإنسان، وتحميه من الظلم والاستغلال. وأثنت جهات أخرى بجهود الملك عبدالله لإشاعة قيم الحوار بين الحضارات والثقافات والأديان. وكان ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير سلمان بن عبدالعزيز، أكد في كلمة له أول من أمس، أن «خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز يواصل بالصدق والصراحة ذاتها نهجه المنحاز للحق من دون مجاملة أو مهادنة، وفي مناصرة القضايا العادلة في العالم».

فيما شدد ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء المستشار والمبعوث الخاص لخادم الحرمين الشريفين الأمير مقرن بن عبدالعزيز على أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز يوجه دائماً أمراء المناطق بحل مشكلات المواطنين وبحث مظالمهم والاقتراب منهم، مشيراً إلى أن مواطني المملكة في جميع المناطق سواسية، لهم الحقوق نفسها وعليهم الواجبات نفسها.

# العيبان: الملك عبد الله أرسى حقوق الإنسان على جميع المستويات

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 27 جماد ثانى 1435هـ - 27 أبريل 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140427/Con20140427695333.htm

واس (الرياض)
أكد رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان أن ذكرى البيعة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- مناسبة تجعلنا نستذكر الإنجازات العظيمة والأعمال الكبيرة التي تمت في عهده -حفظه الله- على مختلف الأصعدة الاقتصادية والعلمية والثقافية والإنسانية.
وقال الدكتور العيبان في كلمة له بهذه المناسبة: حين يتم الحديث والتطرق إلى التطور والتقدم السريع في مجال دعم حقوق الإنسان فإنه يصعب حصر ما تحقق في عهده الزاهر من نقلات نوعية أسهمت في حماية وتعزيز حقوق الإنسان على جميع المستويات، ويأتي الاستمرار في تطوير القضاء وتحديثه بما يتناسب مع احتياجات الناس أحد أبرز الضمانات الحقيقية لحفظ حقوق الإنسان وتعزيز حمايتها وخطوة من خطوات مسيرة تطوير النظام العدلي في المملكة فوافق - أيده الله - على صدور أنظمة جديدة للإجراءات الجزائية، والمرافعات الشرعية، والمرافعات أمام ديوان المظالم.
وبين أن عهد خادم الحرمين الشريفين شهد اهتماما بالغا بالتنمية المستدامة وتسخير موارد المملكة لصالح الإنسان بما يعزز مسيرة التنمية، حيث استأثرت قطاعات (التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية وصناديق التنمية المتخصصة) بالنسبة الأكبر من ميزانية الدولة لعام 2014م.
كما صدرت في عهده الميمون الكثير من القوانين والقرارات التي تحفظ للإنسان حقوقه وتحميه من الظلم والاستغلال فتم إقرار (نظام الحماية من الإيذاء) الذي اشتمل على الحماية من كل أشكال الإيذاء البدني والنفسي أو التهديد به والاستغلال والإساءة للضحايا من النساء والأطفال والخدم والعمال وكبار السن، كما صدرت لائحة العمالة المنزلية ومن في حكمهم لتنظم العلاقة بين صاحب العمل والعامل وتحفظ حقوق الجانبين.
وأشار رئيس هيئة حقوق الإنسان إلى أن خادم الحرمين الشريفين - أيده الله - أولى حقوق المرأة أهمية كبيرة لتسهم في بناء الوطن والمشاركة في صنع القرار ويأتي انضمامها لعضوية مجلس الشورى وتمكينها من المشاركة في الانتخابات البلدية، مرشحة وناخبة، كنقلة نوعية في تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإعمالا لرعاية حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة فقد صدر في عهده - حفظه الله - عدد من الأنظمة التي تنظم عملية حصولهم على الرعاية الصحية والاجتماعية والتعليمية إضافة إلى امتيازات الإعفاءات من الرسوم والمصادقة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري.
وأكد الدكتور العيبان أن مبادرات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في خدمة الإنسانية ودعم حقوق الإنسان لا تخفى على ذي بصيرة، فمن خلال عضوية المملكة في مجموعة العشرين الدولية كانت المملكة مبادرة في الدفاع عن حقوق الدول النامية ومساعدتها في تحسين البرامج التنموية وذلك بإسقاط ما يزيد عن ستة بلايين دولار من ديونها المستحقة عن كاهل هذه الدول، وتبرعت المملكة لضحايا الإتجار بالبشر، كما استمرت المملكة في دعم اللاجئين من ضحايا الحروب والكوارث الطبيعية في كل أنحاء العالم، إضافة لدعمه أيده الله لصناديق الأمم المتحدة الإنسانية.

وبذلت المملكة في عهد خادم الحرمين الشريفين جهودا واضحة في إشاعة قيم الحوار من خلال مبادرة خادم الحرمين الشريفين للحوار بين أتباع الديانات والثقافات المختلفة بهدف إحلال السلام والحوار بدلا من تدمير الإنسان لأخيه الإنسان، حيث أتى إنشاء مركز الملك عبدالله للحوار بفيينا كثمرة لهذه المبادرة التاريخية.

# أمير الشرقية يرعى حفل جائزة السويدان.. ويكرم66 فائزاً وفائزة.. اليوم

المصدر: جريدة الشرق الاحد 27 جماد ثانى 1435هـ - 27 أبريل 2014م
http://www.alsharq.net.sa/2014/04/27/1129882

الدمام – علي آل فرحة

يرعى أمير المنطقة الشرقية الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز مساء اليوم، حفل جائزة الشاب عبدالله بن بدر السويدان للتميُّز في القرآن الكريم، والسنة النبوية، واللغة العربية، والابتكار والإبداع، وذلك في مقر غرفة الشرقية، ويكرم 66 فائزاً وفائزة بالجائزة في دورتها الثانية.

واعتبر مدير عام التربية والتعليم في المنطقة الشرقية الدكتور عبدالرحمن المديرس، أن رعاية أمير الشرقية للجائزة فخر ووسام شرف لأبنائه ودعم لمسيرة التميز والجودة، لافتاً إلى أن ذلك ليس بغريب على أمير المنطقة الذي يدعم التميز في جميع المجالات.

وبيَّن أن التكريم يأتي تزامناً مع إطلاقه جائزة المنطقة الشرقية للإبداع والتميز في جميع النواحي، مشيراً إلى أن الجائزة نجحت في تحقيق أهدافها والوصول إلى فئات الطلاب والطالبات ومنسوبي ومنسوبات التعليم، لافتاً إلى أن ذلك يجسد مفهوم الشراكة المجتمعية مع إدارة التربية والتعليم والقطاع الخاص.

وأشار المديرس إلى إدراج جائزة الشاب عبدالله بن بدر السويدان للتميز ضمن أفضل ثلاث جوائز تقدمها إدارة التربية والتعليم لطلابها ومنسوبيها، حيث حققت رقماً قياسياً في الانتشار والتوسع وزيادة المسارات التي تضمنت الإنتاج الدعوي والاجتماعي والخطابة وترتيل القرآن، ولفت إلى أن الجائزة دخلت ضمن منظومة معايير التميز المؤسسي من خلال الشراكة المجتمعية مع القطاع الخاص.

وأوضح أن الجائزة بحسب الإقبال عليها ألزمت إدارة التعليم وأمناء المؤسسة على تطويرها وتحديث مساراتها.

وفي ذات السياق، أوضح رئيس أمناء جائزة الشاب عبدالله بن بدر السويدان للتميز بدر السويدان، أن حفل تتويج الفائزين سيتخلله الإعلان عن مبادرات جديدة للجائزة لخدمة القرآن الكريم ومساعدة أبناء الوطن في غرس قيم الفضيلة في نفوس الناشئة وإعداد جيل يحرص على المنهج الإسلامي علماً وعملاً.

وكشف السويدان عن تأهل 66 فائزاً في أربعة فروع في الجائزة، تمثلت في القرآن الكريم، والسنة النبوية، واللغة العربية، والابتكار والإبداع، بالإضافة الى أربعة مسارات جديدة ، أقرَّتها أمانة الجائزة في نسختها الثانية.

لافتاً إلى أن الجائزة تحظى برعاية الأمير سعود بن نايف، مشيراً إلى أن ضيوف الجائزة لهذا العام، نخبة من كبار المسؤولين في الدولة، يتقدمهم رئيس رابطة العالم الإسلامي، الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي، والأمين العام للندوة العالمية للشباب الإسلامي الدكتور صالح الوهيبي، وإمام الحرم المكي الشيخ الدكتور خالد الغامدي، وعضو مجلس الشورى سليمان الماجد، وعضو مجلس الشورى فالح الصغير، والدكتور عبدالعزيز الفوزان عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان، والداعية الدكتور بدر المشاري.

الرياض
www.Alriyadh.com

# عهد للخير والنماء

المصدر: جريدة الرياض السبت 26 جماد ثانى 1435هـ - 26 أبريل 2014م
http://www.alriyadh.com/930392

## أحمد عبدالله الفوزان *

اتسم عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ال سعود حفظه الله بسمات حضارية رائدة جسدت ما يتصف به رعاه الله من صفات متميزة أبرزها تفانيه في خدمة وطنه ومواطنيه وأمته الإسلامية والمجتمع الإنسانى بأجمعه في كل شأن وفي كل بقعة داخل الوطن وخارجه إضافة الى حرصه الدائم على سن الأنظمة وبناء دولة المؤسسات في شتى المجالات مع توسع فى التطبيقات ومن هذا المنطلق تم إكمال منظومة تداول الحكم بإصدار نظام هيئة البيعة ولائحته التنفيذية وتكوين هيئة البيعة وجرى تحديث نظام القضاء ونظام ديوان المظالم وتطوير السلك القضائي والرقي به كما تم إنشاء عدد من الهيئات والإدارات الحكومية والجمعيات الأهلية التي تعنى بشؤون المواطنين ومصالحهم ومنها(الهيئة الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد ) و(الهيئة العامة للإسكان).

وبدأت المجالس البلدية تمارس مسؤولياتها المحلية وزاد عدد مؤسسات المجتمع المدني وبدأت تسهم في القرارات ذات الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية وتم تشكيل هيئة حقوق الانسان وإصدار تنظيم لها وتعيين أعضاء مجلسها كما تم انشاء جمعية أهلية تسمى جمعية حماية المستهلك وهيئة الغذاء والدواء وقام مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني بدوره في نشر ثقافة الحوار في المجتمع وأسهم في تشكيل مفاهيم مشتركة بشأن النظرة إلى التحديات التي تواجه المجتمع وكيفية التعامل معها.

وفي المجال الاقتصادي أثمرت توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز نحو الإصلاح الاقتصادي الشامل وتكثيف الجهود من أجل تحسين بيئة الأعمال في البلاد وإطلاق برنامج شامل لحل الصعوبات التي تواجه الاستثمارات المحلية والمشتركة والأجنبية بالتعاون بين جميع الجهات الحكومية ذات العلاقة وأثمر ذلك عن حصول المملكة العربية السعودية على جائزة تقديرية من البنك الدولي تقديراً للخطوات المتسارعة التي اتخذتها مؤخراً في مجال الإصلاح الاقتصادي ودخول المملكة ضمن قائمة أفضل عشر دول أجرت إصلاحات اقتصادية انعكست بصورة إيجابية على تصنيفها في تقرير أداء الأعمال الذي يصدره البنك الدولي. وصنفت المملكة أفضل بيئة استثمارية في العالم العربي والشرق الأوسط باحتلالها المركز 23 من أصل 178 دولة.

وفي المجال السياسى حافظت المملكة على منهجها الذى انتهجته منذ عهد مؤسسها الراحل الملك عبدالعزيز طيب الله ثراه القائم على سياسة الاعتدال والاتزان والحكمة وبعد النظر على الصعد كافة ومنها الصعيد الخارجى حيث تعمل المملكة على خدمة الإسلام والمسلمين وقضاياهم ونصرتهم ومد يد العون والدعم لهم فى ظل نظرة متوازنة مع مقتضيات العصر وظروف المجتمع الدولي وأسس العلاقات الدولية المرعية والمعمول بها بين دول العالم كافة منطلقة من القاعدة الاساس وهي العقيدة الإسلامية الصحيحة.

وكانت السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية وما تزال تعبر بصدق ووضوح مقرونين بالشفافية عن نهج ثابت ملتزم تجاه قضايا الأمة العربية وشؤونها ومصالحها المشتركة ومشكلاتها وفى مقدمتها القضية الفلسطينية واستعادة المسجد الاقصى المبارك والعمل من أجل تحقيق المصالح المشتركة مع التمسك بميثاق الجامعة العربية وتثبيت دعائم التضامن العربي على أسس تكفل استمراره لخير الشعوب العربية، وأعمال خادم الحرمين وجهوده المختلفة لا تخفى على الجميع فله صادق الدعاء بأن يمده الله تعالى بعونه وتوفيقه وأن يجعل ذلك في موازين أعماله وأن يحفظ لنا قيادتنا الغالية ووطننا الشامخ وأبناءه الأوفياء

* نائب رئيس مجلس إدارة شركة الفوزان للتجارة والمقاولات

## أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

# مجالات عمل المرأة تتعدى "التعليم" و"الصحة" وتستقر في "الشورى"

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 25 جماد ثانى 1435هـ - 25 أبريل 2014م
اضغط هنا

جدة - مباركة الزبيدي
منذ أن شهدت الدولة السعودية تطورات حضارية وتنموية في مجالات شتى، ومن ذلك الاهتمام بقضايا المرأة وحقوقها، نالت المرأة السعودية حقوقها في كثير من المجالات، نتيجة التفات الدولة إلى شؤون المرأة بشكل دقيق ومنظم، كما حظيت منذ وقت باكر بحقوقها في التعليم، ودخول سوق العمل وغيرهما، ثم اتسع هذا الاهتمام مع التطور الذي شهدته السعودية، خصوصاً في الآونة الأخيرة.
ولم تعد المجالات المتاحة للمرأة وعملها محصورة في قطاعات التعليم والصحة والمجال الخيري والاجتماعي، بل تعدتها إلى مجالات عدة، وبخاصة إثر التوجه الملحوظ نحو العمل في مجال الاقتصاد بما يحويه من فروع مختلفة من تسويق وإدارة وريادة أعمال وغيرها، ما جعل المرأة توجد في مجالات عدة في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لم يكن يُعتقد وجودها فيها في يوم من الأيام.
وأوضحت عميدة كلية إدارة الأعمال للبنات في جامعة الأعمال والتكنولوجيا بجدة الدكتورة نادية باعشن لـ «الحياة»، أن المرأة السعودية منذ أن أصبح خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ملكاً للسعودية شهدت طفرة نهضوية، إذ حققت إنجازات يعجز اللسان عن سردها تعادل ما أنجزته على مدى التاريخ.
وبينت أنه في الفترة التي سبقت عهد الملك عبدالله بن عبدالعزيز فإن أكبر ما حققته المرأة كان يتمثل في التعليم العام والعالي، والعمل في مجال التعليم، إضافة إلى قليل من التجارة والخدمات، بينما اليوم في عهد خادم الحرمين وصلت المرأة إلى الشورى، كما وصلت إلى مراكز عليا في الشركات، وأصبح لها مكان في مجالس الإدارة سواءً في الشركات المالية أم الشركات العادية التجارية والخدمية.
وأضافت: «المرأة حالياً أصبحت موجودة في الغرف التجارية، وفي مجالسها الإدارية، ومفعلة للقرار ومشاركة في صنعه، كما أنها الآن موجودة في المجالس البلدية، وفي البورصة وسوق المال، وموجودة بقوة في المجال الاقتصادي والتجاري والصناعي، إضافة إلى وجودها في المجالين الصحي والتعليمي، أما عن وجودها في المجال الخدمي فحدث ولا حرج، فلا يوجد مجال اليوم لا توجد فيه المرأة، وكنا في السابق نستبعد وجودها في مثل هذه المجالات». وحول اقتحام المرأة كثيراً من المجالات، أكدت أن الإحصاءات الصادرة عن وزارة العمل أخيراً، أثبتت أن المرأة موجودة في أنشطة اقتصادية، منها مجال يطلق عليه مجال الزراعة والصيد البري والأسماك، إذ توجد 2.995 امرأة موظفة في هذا النشاط، إضافة إلى 1.619 امرأة يعملن في مجال المناجم، واستخراج النفط، والغاز، والمحاجر، بدءاً من نهاية 2012، وربما يكون العدد زاد حالياً، لافتة إلى وجود 18.420 امرأة يعملن في مجال الصناعات التحويلية، بينما في قطاع الكهرباء والماء توجد 30.019 امرأة يعملن في هذا المجال، وفي مجال التشييد والبناء تعمل 73.386 امرأة، و 47.365 امرأة يعملن في مجال تجارة الجملة والتجزئة، إذ إن هذه الإحصاءات للسعوديات فقط، ولا تدخل معهنَّ الوافدات. وزادت: «تعمل 3.902 امرأة في مجالات النقل والتخزين والمواصلات، بينما تعمل في عالم المال والتأمين وخدمات العقارات والأعمال 8.553 امرأة، إضافة إلى 59.348 امرأة يعملن في الخدمات الاجتماعية والجماعية والشخصية».
وأشارت إلى أن هذه الإحصاءات تختص بوجود المرأة ونشاطها في القطاع الخاص فقط، ولا يدخل فيها إسهامها في القطاع العام، مضيفة: «عندما أتطرق إلى الصناعات التحويلية فهنا لا أتحدث عن أي شيء يدخل في الحكومة، وعندما أتطرق إلى مجال المناجم واستخراج النفط والغاز والمحاجر فأنا لا أتحدث عن أرامكو أو عن سابك اللتين تمتلكهما الحكومة، إنما حديثي يصب عن وجود المرأة في القطاع الخاص». وبيّنت أن الأنظمة الجديدة التي وضعها خادم الحرمين

الشريفين، التي تحمي وتفرض وجود المرأة بشكل جدي، إذ عملت وزارة العمل على تمكين المرأة من العمل في المستلزمات النسائية، بدءاً ببائعة في محال بيع المستلزمات النسائية، صعوداً إلى مجالس الإدارات في الشركات بأنواعها كافة في القطاعات المختلفة من القطاع المصرفي والقطاع الصحي والقطاع الخدمي، موضحة أن المرأة موجودة وبقوة من خلال هذه المجالات، وهذه جميعها إنجازات تحققت في ظل حكم خادم الحرمين الشريفين أطال الله في عمره.

# "الشورى" يبحث مقترحين للبحث العلمي الصحي ونظام لتنمية الابتكارات

المصدر: جريدة الحياة السبت 26 جماد ثانى 1435هـ - 26 أبريل 2014م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»

صوّت مجلس الشورى، خلال جلسته العادية الـ33، التي يعقدها بعد غد (الإثنين)، على توصيات لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن التقرير السنوي لوزارة العدل، للعام المالي 1433/1434هـ، وذلك بعد أن يستمع لوجهة نظرها تجاه ما أبداه الأعضاء من آراء ومُقترحات، أثناء مناقشة التقرير في جلسة سابقة .

ويناقش المجلس تقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة، بشأن التقرير السنوي لوزارة المياه والكهرباء، للعام المالي 1433/1434هـ.

كما يناقش تقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة، بشأن مُقترح مشروع نظام البحث العلمي الصحي الوطني المُقدَّم من عضو المجلس الدكتورة لبنى الأنصاري، بموجب المادة 23 من نظام مجلس الشورى، ويتكوّن مشروع النظام – الذي أيدت اللجنة ملاءمة دراسته – من 28 مادة، تهدف لتحسين كفاءة وأداء النظم الصحية بالمملكة، وتوجيهها بناءً على بيانات ونتائج البحوث العلمية الصحية الوطنية، مما سيسهم في تحسين النتائج الصحية للأفراد، وتحسين نتائج الصحة العامة.

ومن بين الموضوعات المُدرجة على جدول أعمال الجلسة تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن إدخال بعض التعديلات على المعاهدة الدولية لسلامة الحاويات النمطيّة لعام 1972.

وفي الجلسة العادية الـ34 التي تعقد يوم الثلثاء القادم يستكمل المجلس مناقشة تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، بشأن مُقترح مشروع نظام "مكافحة التسوّل"، المُقدَّم من عضوي المجلس الدكتور سعد مارق، والدكتور ناصر الشهراني، بموجب المادة 23 من نظام مجلس الشورى.

وينظر المجلس في تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بشأن مشروع اتفاقية نقل جوي بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الولايات المتحدة الأميركية.

ويتضمن جدول أعمال المجلس، لهذه الجلسة، مناقشة تقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة، بشأن التقرير السنوي للهيئة السعودية للحياة الفطرية، للعام المالي 1433/1434هـ، وتقرير لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي، بشأن مُقترح مشروع "نظام تنمية الابتكارات"، المُقدّم من عضوي المجلس الدكتور حامد الشراري، والدكتور عبدالعزيز الحرقان، استناداً للمادة 23 من نظام مجلس الشورى.

وأوصت اللجنة بملاءمة دراسة المشروع المُقترح المُكوّن من 11 مادة، تنصّ في إحداها على إنشاء مؤسسة وطنية لتنمية الابتكارات، تهدف لبناء اقتصاد معرفي، يقوم على أسس البحث العلمي، والاكتشاف، وابتكار المشروعات العلمية.

# موظفو "التربية" المفصولون يصعدون قضيتهم بالتوجه لـ "المظالم"

المصدر: جريدة الحياة الاحد 27 جماد ثانى 1435هـ - 27 أبريل 2014م
اضغط هنا

الرياض - عيسى الشاماني

بعد عام ونصف العام من العمل الإداري على المرتبة السادسة في وزارة التربية والتعليم، لم تكتمل سعادة 154 موظفاً بوظائفهم الجديدة التي حصلوا عليها بواسطة نظام التوظيف «جدارة»، بعد الأمر الملكي في العام 2011 باستحداث عشرات الآلاف من الوظائف الإدارية والتعليمية، إذ بادرت وزارتا الخدمة المدنية والتربية والتعليم بفصلهم بحجة وجود خطأ في مسوغات التعيين، بحسب متحدثين باسم الموظفين المفصولين صرحوا لـ «الحياة» أمس.

وكانت وزارة التربية والتعليم أصدرت قراراً يقضي بإلغاء تعيين 154 موظفاً من حملة «الدبلوم» يشغلون وظائف إدارية بمسمى مسجل معلومات قبل عام ونصف العام، بحجة أن هذه الوظائف مستحدثه لحملة درجة البكالوريوس، وأن تعيينهم أتى من طريق الخطأ.

وأوضح المتحدث باسم الموظفين المفصولين حسين القحطاني أنه «بعد الأمر الملكي الكريم القاضي باستحداث وظائف للمواطنين تم فتح برنامج جدارة التابع لوزارة الخدمة المدنية وإدخال البيانات لجميع المواطنين العاطلين عن العمل، وبناء عليه تم توجيهنا عبر الخدمة المدنية إلى مراجعة إدارة التربية والتعليم لاستكمال أوراق الترشيح».

وقال القحطاني خلال حديثه إلى «الحياة» إنه بعد مراجعة وزارة التربية تمت مطابقة البيانات بشكل سليم، وتعبئة النموذج الخاص بهم، واختيار الرغبات المكانية، «وبناء عليه تم ترشيحنا على وظائف بمسمى مسجل معلومات بدرجة الدبلوم ومساعد إداري للبكالوريوس. وبعد مضي أكثر من خمسة أشهر وصل خطاب إلى جميع المدارس بتوحيد مسمى الإداريين بمسمى مساعد إداري، وتم فصل أول دفعة وعددهم ٨٣ موظفاً بعد مرور عشرة أشهر على الدوام الرسمي، وبعدها تم فصل الدفعة الثانية وعددهم ٧١ موظفاً بعد مرور عام ونصف العام».

وأضاف: «اتجهنا بعد الفصل إلى وزارة الخدمة المدنية التي أنكرت ذلك، محملة وزارة التربية والتعليم مسؤولية الفصل». مبيناً أنهم ترددوا مراراً على الوزارتين للوقوف على الأسباب الحقيقية وراء الفصل الذي وصفه بـ «المجحف» ولكن من دون فائدة تذكر، ما دفعهم إلى توكيل محامٍ للترافع عنهم.

بدوره، أوضح المحامي سلطان القحطاني أنه تم رفع قضيتين ضد وزارتي التربية والتعليم والخدمة المدنية لدى ديوان المظالم، وذلك بسبب اشتراكهما في قرارات فصل الموظفين، محملاً التربية الإهمال في مراجعة وتدقيق الملفات، والمدنية مسؤولية الفصل.

وقال القحطاني خلال حديثه إلى «الحياة»: «حضر ممثلا وزارة التربية والتعليم والخدمة المدنية أولى الجلسات، وقدما رداً على الدعوى المقامة بأن التعيين أتى من طريق الخطأ، وأنهم ليسوا معدين الإعداد المناسب للتعليم، مستندين إلى الأمر الملكي الذي وجّه بخطة لتوظيف 52 ألف مواطن في الوظائف العامة والخاصة سواء أكانت في التعليم أم غيره».

وأضاف: «بناء على هذا التوجيه صدر قرار وزارة المالية بإعطاء وزارة التربية والتعليم 17 ألف وظيفة إدارية وتعليمية»، مؤكداً أن الوزارتين احتجتا بالأمر الملكي على أن هذه الوظائف مستحدثه للمعدين للتدريس، في حين أن من تم فصلهم لم يكونوا مؤهلين لذلك». وحمّل المحامي القحطاني، الذي يقوم بالترافع عن المفصولين أمام ديوان المظالم، الوزارتين مسؤولية الفصل، إذ إنهما قامتا بتوظيفهم على وظائف إدارية وليست تعليمية، وبالتالي يرى أن احتجاج الوزارتين بالأمر الملكي غير منطقي وليس في محله، مؤكداً أن الأمر الملكي جاء بخطة للتوظيف بشكل عام ولم يتطرق إلى تحديد وظائف بعينها.

وبيّن أن ديوان المظالم رفض القضية بعد خمس جلسات من التداول، معتمداً على أن الأمر الملكي جاء بتوظيف الأشخاص المعدين للتعليم، وبالتالي يعتبر ما قامت به الوزارة صحيحاً لكونهم ليسوا مؤهلين للتعليم، كاشفاً أنه قدّم مذكرة استئناف ولم يتم الرد حتى الآن.

«التربية» لاترد على «&»

طوال أسبوعين حاولت «الحياة» الحصول على تعليق رسمي من وزارة التربية والتعليم، إلا أن المتحدث الرسمي باسم الوزارة مبارك العصيمي لم يرد على الاتصالات المتكررة.

# • جمعية المعوقين": • مجانية" التعليم الابتدائي تخفف معاناة أسر ذوي الاحتياجات الخاصة

المصدر: جريدة الحياة الاحد 27 جماد ثانى 1435هـ - 27 أبريل 2014م

اضغط هنا

جدة - عثمان هادي

اعتبرت مديرة جمعية الأطفال المعوقين في جدة بالإنابة سلوى المحمدي قرار تمكين جميع الأطفال المعوقين من الحصول على تعليم ابتدائي مجاني وإلزامي خطوة إيجابية كونه حقاً من حقوقهم، لأخذ كل ما يحتاجونه من تعليم وتدريب.

وأكدت المحمدي خلال حديثها إلى «الحياة» أن القرار سيساعد كثيراً من الأسر في إلحاق أبنائهم المعوقين بالتعليم العام، خصوصاً أن كثيراً من أسر الأطفال يعيشون ظروفاً مادية صعبة، تعيقهم من إلحاق أبنائهم بالمدارس.

وبينت أن من واجبات جمعية الأطفال المعوقين مساعدة هذه الأسر في اختيار المكان المناسب لهم، لإكمال تعليمهم سواء في المدارس الحكومية، أم الخاصة، أم المعاهد المتخصصة في هذا الشأن، مضيفة: «من حق هؤلاء الأطفال علينا كمجتمع تقديم أفضل السبل لهم، ومن ذلك التعليم مثلهم مثل أي طفل سوي وطبيعي». وتمنت المحمدي أن يمتد هذا القرار ليشمل جميع المراحل الدراسية، حتى يشعر الطلاب بمكانتهم الكبيرة في المجتمع، موضحة أن الجمعية تقدم برامج عدة لهؤلاء الأطفال، ومنها التعليم سواء للبنين أم البنات حتى عمر الـ 12، إذ يتم بعد ذلك تحويلهم إلى مدارس التعليم العام ليواصلوا مسيرتهم الدراسية.

يذكر أن الإدارة العامة للتربية والتعليم في جدة أطلقت الخميس الماضي ملتقى «يتعلموا .. ليطمحوا .. ليصلوا»، وذلك ختاماً لفعاليات الأسبوع الدولي للتعليم للجميع «حقوق متساوية .. فرص متكافئة لذوي الاحتياجات الخاصة»، والذي خرج بتوصيات من أهمها احترام الفوارق وقبول الأشخاص ذوي الإعاقة وإمكان حصولهم على التعليم العالي والعام والتدريب المهني وتعليم الكبار والتعليم مدى الحياة دون تمييز، وتدريب التعليم العام ومرشدات الطالبات في جميع مراحل التعليم لاكتشاف الحالات ً وتحويلها للتشخيص الباكر وتقديم الخدمات العلاجية المناسبة.

# مطالبة بتنفيذ قرار مجلس الوزراء بافتتاح فروع للمكاتب النسائية..

## الشورى:

# توصيات لدراسة منح القضاة بدلات مالية واعتماد البصمة للتعريف لدى المحاكم وتأسيس صندوق النفقة

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 25 جماد ثانى 1435هـ - 25 أبريل 2014م
http://www.alriyadh.com/930043

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي

كشفت مصادر ل"الرياض" عن تبني اللجنة القضائية بمجلس الشورى لخمس توصيات إضافية على تقرير وزارة العدل للعام المالي 331434، وتضمنت المطالبة بدراسة منح القضاة مزايا وبدلات مالية، واعتماد البصمة في التعريف أمام المحاكم وكتابات العدل وكذلك دراسة إنشاء هيئة عامة للتوثيق العدلي والإسراع في تأسيس صندوق النفقة والتأكيد على وزارة العدل بتنفيذ قرار مجلس الوزراء الصادر عام 1425 القاضي بافتتاح فروع للمكاتب النسائية وتوظيف المرأة في القطاعات الحكومية.

وجاءت التوصيات السابقة بعد أن أخذت اللجنة بمضمون 11 توصية إضافية لبعض الأعضاء حيث طالبت الدكتورة فردوس الصالح والدكتورة لبنى الانصاري بتفعيل وجود مكاتب نسائية في جميع المحاكم للتحقق من هوية النساء عند التقاضي وتوجيههن أثناء وجودهن في المحكمة، واقترحت الدكتورة أمل الشامان تفعيل قرار مجلس الوزراء القاضي بافتتاح فروع للمكاتب النسائية وتوظيف المرأة في القطاعات الحكومية، وكذلك طالبت الشامان وزارة العدل بالزام اعضاء السلك القضائي بإقرار الذمة المالية وإعادة النظر في المزايا المالية المقدمة للسلك القضائي.

وأخذت اللجنة بمضمون توصية اللواء عبدالله السعدون بشأن تفعيل الأمر الملكي الموجه لجميع أجهزة الدولة بتوظيف المرأة، وتوصية الدكتورة فدوى أبومريفة لاعتماد البصمة في كتابة العدل والمحاكم كبديل عن المعرف على المرأة في معاملاتها العقارية، وأخذت اللجنة أيضاً بمضمون توصية الدكتورة حنان الأحمدي حيث طالبت بالإسراع في تأسيس صندوق النفقة الذي يعنى بتقديم المعونة المالية للمرأة المطلقة والمعلقة وأبناءهن عند صدور حكم قضائي باستحقاقهم للنفقة على ان يكون بتمويل من خزينة الدولة ومصادر أخرى.

وتمسكت اللجنة القضائية بثلاث توصيات سبق وناقشها الشورى في جلسة سابقة وستعرضها في جلسة الاثنين المقبل للتصويت عليها مباشرةً فيما تحتاج التوصيات الخمس الجديدة إخضاعها للمناقشة والتصويت عليها بعد ذلك، وطالبت اللجنة بصرف بدل لكتّاب الضبط والسجل في وزارة العدل ومساواتهم بكتّاب الضبط في هيئة التحقيق والادعاء العام، وهي في ذلك تؤكد على قرار سابق للمجلس صدر قبل أكثر من خمس سنوات.

وشددت التوصيات التي تنتظر التصويت فقط، على إجراء دراسة تقويمية شاملة لمسيرة مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء والوقوف على المعوقات التي تواجهه ووضع الحلول المناسبة لها، كما طالبت اللجنة الجهات المعنية بالتعاون مع وزارة العدل في تطبيق قضاء التنفيذ.

# 350 ألف أصم في المملكة يقابلهم 12 مترجماً معتمداً.. حالياً

# الهزاني لـ "الرياض": إقرار بدل الـ 5٪ سيرفع عدد مترجمي الصم إلى 200 خلال عام

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 25 جماد ثانى 1435هـ - 25 أبريل 2014م
http://www.alriyadh.com/930045

الرياض – أبكر الشريف:

بعد قرار مجلس الخدمة المدنية بصرف خمسة في المئة من أول مربوط المرتبة لمترجمي الصم وضعاف السمع (البكم) في الجهات الحكومية، أكد رئيس الجمعية السعودية للإعاقة السمعية علي الهزاني لـ"الرياض"انه من المتوقع ان يستفيد نحو 200 مترجم خلال عام من هذا القرار، بعد أن وصل عدد المترجمين إلى نحو 12 مترجماً فقط لأكثر من 350 ألف أصم في المملكة.

وكان مجلس الخدمة المدنية قد اصدر قرارا بمنح مكافأة بنسبة خمسة في المئة من أول مربوط المرتبة تصرف شهرياً، للمتعاونين والمكلفين بترجمة لغة الاشارة للصم والبكم في الجهات الحكومية، بحيث يكلف الموظف بمهمة ترجمة لغة الاشارة للصم والبكم بالإضافة الى عملة الاصلي لمدة عام، من تاريخ صدور قرار الوزير المختص او رئيس الدائرة المستقلة، بتكليفه ويجدد التكليف حسب حاجة العمل.

وتعليقاً على هذا الشأن، قال الهزاني لـ"الرياض": "الصم عددهم كبير في المملكة، يتراوح بين 300-400 ألف أصم أو صماء، وهذه مؤشرات، وليس هناك أي دراسات بالأعداد، والمترجمون المعتمدون بالجمعية 12 مترجماً قابلين للزيادة، والآن تقوم الجمعية بتأهيل وتدريب وتصنيف المترجمين".

واردف الهزاني قائلاً: "الجمعية سعت إلى رفع توصية بهذا القرار إلى الجهات العليا لأنها رأت انه لا يوجد اهتمام بالصم، ولا لخروج المترجم لترجمة قضاياهم في المحاكم والشرط، فسعت مع الجهات الحكومية لتوفير هذا الحافز، ولتيسير مهام المترجم".

واضاف الهزاني إن أبرز الضوابط لتطبيق هذا القرار هو حصول المترجم على رخصة مترجم لغة إشارة، بعد اختباره من الجمعية ولجنة المترجمين، ومع المصادقة على الشهادة من جميع القطاعات الحكومية".

وزاد على ان "المترجمين المعتمدين هم 12 مترجما حول المملكة، وهذا الحافز سيأتي بأعداد كبيرة جداً، مع العلم انه بعض الجهات لا تحتاج إلى مترجم لغة اشارة دائم، وسنقوم بدورات تدريبية للعموم، عبر مركز التدريب المتخصص، وهي للمتخصصين والعموم، وسنتوقع بعد عام أن يكون عدد المترجمين نحو 200 مترجم حول المملكة".

من جهته قال رئيس لجنة المترجمين الأصم خالد الهذيلي لـ"الرياض" – عبر لغة الإشارة- "القرار يسعد الصم والمترجمين، وجمعية الاعاقة السمعية لديها لجنة خاصة بالمرتجمين يرأسها اصم، والجمعية هي المسئولة الوحيدة في المملكة عن هذا الوضع، ولديها اربع فروع حول المملكة، والجمعية سعت ان يكون للمترجم حق مشروع أثناء قيامه بالخروج إلى الدوائر الحكومية أو خروجه من الدوام الرسمي، فوضع له هذا البدل كتحفيز للقيام بأعمال الترجمة، سواء في الدوائر الحكومية او المستشفيات او الجهات الخاصة".

وشدد الهذيلي على انه من المفترض ان يكون هذا الحافز للمترجمين المعتمدين "وضروري ان تتواصل الجهات الحكومية لتوفير مترجم، أو تأهيل مترجم لغة الإشارة من داخل الجهة و يحق لهم أن يحصلوا على هذا الحافز، وأنا أتمنى ألا يستغل هذا الحافز لفوائد أخرى وهذا الذي نخشى منه".

وكان وزير الخدمة المدنية الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله البراك قد اوضح بانه سيتم إيقاف صرف المكافأة في حال نقل الموظف الى جهة أخرى، أو إنهاء تكليفه من قبل صاحب الصلاحية، على ان تقوم وزارة الخدمة المدنية بالتنسيق مع احد المعاهد التدريبية المختصة في هذا المجال، بما في ذلك معهد الإدارة العامة حول عقد دورات تدريبية كافية للتدريب على

ترجمة لغة الإشارة، يلتحق بها الموظفين غير المختصين في هذا المجال، مؤكداً على ان تكون طبيعة عمل الجهة تتطلب استقبال الجمهور وتقديم خدماتها لهذه الفئة وان يكون الالتحاق بهذه الدورات لشاغلي المرتبة العاشرة فما دون، ويناط بالوزير المختص او رئيس الدائرة المستقلة- حسب حاجة العمل – تحديد عدد المكلفين في العمل في هذا المجال وذلك حسب حجم الجهاز، مضيفاً ان لا يزيد عددهم عن خمسة موظفين في الجهاز الواحد، ومن لديه دورات تدريبية معتمدة صادرة من جهات متخصصة في هذا المجال يستفيد من هذه المكافأة إذا صدر قرار من الوزير المختص، أو رئيس الدائرة المستقلة بتكليفه بهذه المهمة.

# مصادر "الرياض" تؤكد تمسك اللجنة برفضه وعودتها بمبررات "مقنعة"

# الشورى يحسم قبول مقترح نظام مكافحة البطالة.. الثلاثاء

المصدر: جريدة الرياض السبت 26 جماد ثانى 1435هـ - 26 أبريل 2014م
http://www.alriyadh.com/930291

الرياض عبدالسلام محمد البلوي

يحسم مجلس الشورى المشروع المقترح لنظام مكافحة البطالة بعد أن يستمع الثلاثاء المقبل إلى الرأي النهائي للجنة الخاصة التي سبق وأوصت بعدم الحاجة إلى تشريع مثل هذا النظام مؤكدةً تضمن الأنظمة القائمة ونظام العمل وإستراتيجية التوظيف السعودية لنصوص تكافح البطالة وتغطي المواد المقترحة في مشروع عضو الشورى علي الوزرة إضافة إلى اعتماد صرف مخصص مالي قدره 2000 ريال شهريا للباحثين عن العمل في القطاعين الحكومي والخاص، كما أن الآليات والبرامج التي تنفذ الآن هي من برامج تلك الاستراتيجية والنظام

نظام العمل وإستراتيجية التوظيف تغطي المواد المقترحة في مشروع «المكافحة»

المقترح يتقاطع معها في بعض المواد، كما أكدت اللجنة الخاصة عدم وجود بطالة سعودية لكثرة الوظائف التي لا يرغب المواطنون بشغلها، إما لأسباب ثقافية أو تعليمية، وأن الموجود في سوق العمل ليس بطالة اقتصادية وإنما بطالة عدم الرغبة في الوظائف الشاغرة حاليا، كما ان المشكلة ليست مشكلة نظام بقدر ما هي عوامل عدة تسببت في توغل العامل الأجنبي في مفاصل الاقتصاد الوطني كافة، فتسبب في عدم قدرة الاقتصاد الوطني على توظيف السعوديين، وترى اللجنة الخاصة أن المطلوب إيجاد حلول عملية على أرض الواقع يشارك بها القطاعان العام والخاص بتوظيف السعوديين، والمحافظة على الحركة الاقتصادية السليمة بطريقة متوازنة بين الطرفين.

توصيات لدراسة مقترح نظام البحث الصحي وتطبيق لائحة موظفي التأمينات على «الفطرية»

وحسب مصادر "الرياض" فاللجنة الخاصة تمسكت في تقريرها الذي سيعرض في جلسة الثلاثاء المقبل، بتوصيتها الرافضة للمشروع المقترح التي واجهها بعض أعضاء الشورى بالانتقاد والمعارضة وأثارت جدلاً كبيراً تحت قبة المجلس إبان المناقشة.

من ناحية أخرى أوصت الأغلبية باللجنة الصحية بملاءمة دراسة مقترح مشروع نظام البحث العلمي الصحي الوطني، المقدم من العضو الدكتورة لبنى عبدالرحمن الأنصاري، وتعرض تقريرها للمناقشة بعد غدٍ الاثنين.

ويناقش المجلس في جلسة الثلاثاء تقرير لجنة الصحة والبيئة بشأن تقرير الهيئة السعودية للحياة الفطرية وتوصياتها التي طالبت بسرعة إعداد إستراتيجية وطنية للحياة الفطرية، وتطبيق لائحة موظفي ومستخدمي المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية على موظفي الهيئة عملاً بتعميم مجلس الوزراء الصادر في ربيع الثاني عام 1426.

وأوضحت اللجنة بأن الهيئة بسبب عدم وجود الحوافز فهي تعاني من نقص في الكفاءات المؤهلة المتخصصة وبالتالي تؤيد اللجنة مطلب الهيئة في تطبيق لائحة موظفي ومستخدمي التأمينات على موظفيها. ودعت اللجنة الصحية في توصيتها الثالثة الهيئة بتكثيف جهودها في التوعية بأهمية الحفاظ على المحميات ودور الأهالي في ذلك والدخول في شراكة معهم للمحافظة عليها.

# بعد تأخرها عن موعدها الذي أعلنته قبل عامين ونصف

# الشورى يطالب وزارة الكهرباء بإعداد استراتيجية المياه خلال 3 أشهر

المصدر: جريدة الرياض الاحد 27 جماد ثانى 1435هـ - 27 أبريل 2014م
http://www.alriyadh.com/930539

الرياض - عبدالسلام البلوي:
أخل وزير المياه والكهرباء بموعده بشأن الانتهاء من إعداد الاستراتيجية الوطنية للمياه، كما خالفت وزارته قرار مجلس الوزراء القاضي بإيقاف حفر آبار جديدة في الطبقات الحاملة للمياه غير المتجددة في المناطق شحيحة المياه واقتصار الحفر لتلبية احتياجات مياه الشرب فقط.
الوزير عبدالله الحصين أعلن تحت قبة الشورى في شهر محرم عام 1433 موعداً للانتهاء من استراتيجية المياه وأكد للمجلس أنها ستكون جاهزة في شهر شعبان من العام ذاته.
وزارة المياه والكهرباء خالفت قرار مجلس الوزراء بإيقاف الحفر وتصرح لـ8600 بئر في ثلاثة أعوام
من جهتها أنهت لجنة متخصصة في الشورى مؤخراً دراسة أداء وزارة المياه والكهرباء للعام المالي 33 -1434، وظهر لها عدم جاهزية استراتيجية المياه الأمر الذي تحدد موعداً لايتجاوز 90 يوماً لتنتهي الوزارة من إعدادها، مشددة على أهميتها في التعرف على نتائج الدراسات المائية التي أشارت إليها الوزارة في تقريرها السنوي المعروض للمناقشة يوم غدٍ الاثنين.
ورصدت لجنة الشورى مخالفة الوزارة قرار مجلس الوزراء الصادر عام 1428 الخاص بقواعد واجراءات ترشيد استهلاك المياه وتنظيم استخداماتها في المجالات الزراعية في المدن والقرى والهجر، والقرار الآنف الذكر بشأن ايقاف حفر الآبار وقصرها على مياه الشرب، حيث رصدت لجنة الاسكان والمياه تطور وزيادة عدد الآبار الأهلية وتصريح الوزارة لحفر مايزيد على 8600 بئر جديدة خلال الفترة 30-1433 على الطبقات المائية الرئيسية في مناطق الرياض والقصيم وحائل والجوف وتبوك والمنطقة الشرقية فمعظم هذه الآبار مخصصة للاستخدام الزراعي رغم أنها مناطق شحيحة المياه ومعدلات التغذية السنوية من مياه الأمطار.

# درسته اللجنة التعليمية وشددت على ضرورته واستحداث مؤسسة وطنية لتمويله.. الشورى:

# • تنمية الابتكارات" نظام يحقق المكاسب ويجنب الاقتصاد شح الموارد ومسببات البطالة وتدني الدخل

المصدر: جريدة الرياض الاحد 27 جماد ثانى 1435هـ - 27 أبريل 2014م
http://www.alriyadh.com/930660

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي

حظي مشروع نظام تنمية الابتكارات المقترح من عضوي مجلس الشورى حامد الشراري وعبدالعزيز الحرقان، بتأييد اللجنة التعليمية بالمجلس التي أنهت مؤخراً دراستها الأوليَّة له وتنتظر موافقة المجلس على توصيتها بملاءمة الدراسة لتواصل بعد ذلك التوسع في درس المشروع المقترح وبحثه مع الجهات ذات العلاقة والاختصاص إن لزم الأمر والعودة للمجلس بدراسة وافية وتقرير شامل حول المقترح.

المشروع يسهم بالاستكشاف وابتكار المشروعات القابلة للتطوير والتحفيز والإنتاج والتسويق

والإبداع والابتكار يحظى برعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حيث ينطلق غداً الاثنين المؤتمر العلمي الخامس لطلاب وطالبات التعليم العالي الذي تؤكد وزارة التعليم العالي على أنه يساعد في تنمية الإبداع والابتكار وتحفيزه لدى الطلاب ورفع المستوى العلمي وتنمية ثقافة البحث العلمي لديهم وقد تميز هذا المؤتمر بمحور الابتكار.

وأكدت لجنة البحث العلمي في تقريرها المدرج على جدول أعمال جلسة الشورى الرابعة والثلاثين المقررة الثلاثاء المقبل، بأن مشروع النظام يعالج عدداً من القضايا المهمة التي تركز في جوهرها على الانتقال بشكل علمي من الاقتصاد القائم على استهلاك الموارد الطبيعية للدولة، إلى بناء اقتصاد معرفي يقوم على أسس البحث العلمي والاستكشاف وابتكار المشروعات العلمية القابلة للتطوير والتحفيز ومن ثم الانتاج والتسويق بما يحقق للدولة مكاسب مالية وموارد اقتصادية تساعد في المدى البعيد على تجنب الاضطرابات الاقتصادية وشح المورد ومسببات البطالة وتدني الدخل.

وأوضحت تعليمية الشورى في تقريرها ضرورة وجود نظام يساعد على تنمية الابتكارات ودعمها واستحداث مؤسسة تمويلية وطنية تسهم في تمويل الابتكارات والمشروعات الواعدة وتحويلها إلى مخرجات اقتصادية ربحية عالية تسهم برفع الناتج الاقتصادي المحلي بفاعلية وتحقيق توجهات الدولة المقرة في خطة التنمية التاسعة والإستراتيجية الوطنية للتحول إلى اقتصاد ومجتمع المعرفة.

وترى لجنة البحث العلمي أن تشريع نظام لتنمية الابتكارات يساعد في رفع وتحسين مستوى مشاركة المؤسسات التجارية في الاقتصاد الوطني من خلال دعم مشروعات الابتكار واستثمار براءات الاختراع وأكدت أن النظام يسعى إلى محاولة تمويل المشروعات الابتكارية من خلال الاستثمار المباشر في المؤسسات عبر صناديق التمويل بالمؤسسة والإقراض المالي بأسلوب المرابحة، وكذلك صناديق الاستثمار المتوافقة مع أنظمة هيئة سوق المال، وأيضاً وضع وتنفيذ البرامج الكفيلة بدعم وإنجاح نشاطات تحويل الابتكارات لدى المؤسسات السعودية إلى مخرجات اقتصادية بربحية تسهم في الناتج الاقتصادي المحلي وتنويع مصادر الدخل الوطني.

.

# المشروع أمام أمانة مجلس الوزراء وهيئة الخبراء

# "العود" لـ "الرايض": قرب إقرار صندوق حكومي للنفقة على المطلقات بمبالغ لا تقل عن الضمان الاجتماعي

المصدر: جريدة الرياض الاحد 27 جماد ثانى 1435هـ - 27 أبريل 2014م
http://www.alriyadh.com/930661

الرياض – أبكر الشريف

أكد مدير إدارة البرامج الاجتماعية في وزارة العدل الدكتور ناصر العود أن الوزارة رفعت مقترحاً إلى الجهات العليا، باعتماد صندوق حكومي للنفقة على المطلقات والأرامل يخصم فيما بعد من الزوج، مشددا على أن النفقة لن تقل عن مبلغ الضمان الاجتماعي، وستكون بحسب الزوج وملاءته المالية، وتتراوح مبالغ النفقة بين 2500 و 3500 ريال.

تدفع المبالغ للمطلقة في الفترة الانتقالية وتؤخذ من الزوج بعد ذلك

وقال العود لـ"الرياض": "مقترح صندوق النفقة رفع للوزارة من إحدى الجهات الخيرية، وكتعاون وشراكة مجتمعية من الوزارة تم الرفع فيه للمقام السامي قبل نحو سنتين، وتم إعادته للوزارة لإجراء بعض التعديلات، خاصة بعد طرح نظام التنفيذ، وأعيد للأمانة العامة لمجلس الوزراء قبل شهرين، وينتظر أن تتم مناقشته في هيئة الخبراء بعد التعديلات التي طرأت عليه".

وعن هدف المشروع قال العود: "هذا المشروع يستهدف تقديم معونة عاجلة للمطلقة بمبلغ يتوافق مع احتياجاتها لحين استقطاع المبلغ من الزوج، ومن ثم يسترد المبلغ من الزوج إلى الصندوق، لأن الصندوق هو تكافلي بين الطرفين".

وأكد ان هذا الصندوق وضع لأنه تأتيهم في وزارة العدل حالات كثيرة لمطلقات لا يجدن حد الكفاف خاصة إن كان معهن أطفال، "وأثناء امتناع الزوج عن النفقة تترتب على الأسرة مشاكل اقتصادية او اجتماعية، ولذلك رأت الوزارة أن هذا الصندوق ربما يحل كثيرا من الإشكاليات التي تتعلق بقضايا الخلع والفسخ وأخيرا الطلاق".

وقال العود:"أجرينا دراسة استطلاعية عن معدل أحكام النفقة في الرياض وجدة، فوجدنا أن المبالغ تتراوح بين 2500 و 3500 ريال، للعائلة بأكملها، وهذا هو المبلغ المقتطع من الزوج، سواء كان الأبناء قليلين او كثرا، ولا تزال أقيام النفقة تتفاوت لأنها ترجع لسلطة القاضي التقديرية بالتعاون مع هيئة النظر والمكاتب الأخرى، ونتمنى بوجود مكاتب الخدمة الاجتماعية ومكاتب الصلح في المحاكم أن يتم إعادة النظر في هذه المبالغ، وان تكون النفقة بمبلغ يكفي ولو الحد الأدنى من متطلبات الزوجة والأبناء".

وشدد على أن "النفقة تكون بحسب الملاءة المالية للزوج، ولم نحدد رقما معيناً في النظام، واللائحة التنفيذية سوف تراعي هذا الجانب، ولكن فقط وضع مواد عامة كمؤشرات، ولكن حين تأتي للائحة التنفيذية ستحكم هذا الأمر باستقطاع مبلغ معين".

وأضاف العود في هذا الشأن: "الرؤية الشاملة ألا يكون المبلغ اقل من مبلغ الضمان الاجتماعي للشخص، والذي يقدر ب834 ريالا للشخص والواحد، فان زاد الأطفال زاد المبلغ المعين، بمثل طريقة الضمان الاجتماعي، مع التركيز على ألا يكون هناك ازدواجية بينها وبين الضمان الاجتماعي، وستكون هناك آلية مع الضمان الاجتماعي في هذا الشأن ولكن الأكيد انه لا يمكن أن تحصل المرأة على مستحقين".

وبين العود انه غير معروف بالضبط متى يصدر القرار، "ولكنه الآن أمام الجهات التشريعية، وننتظر إقرار التنظيم في اقرب وقت ممكن، ونتمنى الإسراع فيه في اقرب وقت ممكن، ولكنه مبادرة من مبادرات الوزارة كمسؤولية اجتماعية ونتمنى من الجهات الأخرى الاستجابة".

# أمير الرياض: برامج جديدة لـ÷التسليف× لمساعدة الشباب على العمل الحر

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 25 جماد ثانى 1435هـ - 25 أبريل 2014م
اضغط هنا

نايف الحربي – الرياض
كشف صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن بندر بن عبدالعزيز، أمير منطقة الرياض عن برامج جديدة سيقدمها بنك التسليف والادخار لمساعدة المستثمرين الصغار والشركات الصغيرة لتكون دافعًا للقيام بأعمال خاصة بمساندة من الدولة، في خطوة تهدف الى تعزيز ثقافة العمل الحر لدى الشباب السعودي.
وقال إن إمارة منطقة الرياض ستقوم بالتعاون مع بنك التسليف والادخار لوضع آلية استقطاب الشباب للاستثمار ودعمهم في إنشاء الشركات الصغيرة لمواكبة الاقتصاد وما تقوم به حكومة خادم الحرمين الشريفين من دعم لكافة القطاعات الاستثمارية في الوطن الغالي.
جاء ذلك عقب رعايته امس الاول حفل تخريج الدفعة الثالثة من طلبة جامعة الفيصل بالرياض والذي اقيم بقاعة الأميرة هيا بنت تركي بمقر الجامعة بحي المعذر بحضور الأمير تركي الفيصل نائب رئيس مجلس أمناء جامعة الفيصل، والأمير تركي بن عبدالله نائب أمير منطقة الرياض، والأمير بندر بن سعود بن خالد، عضو مجلس الأمناء، رئيس اللجنة التنفيذية بجامعة الفيصل.
وبارك سمو أمير الرياض لجامعة الفيصل تخريج كوكبة من طلابها وطالباتها وقدم شكره وتقديره لمجلس الامناء وعلى رأسهم سمو الأمير خالد الفيصل رئيس المجلس، وزير التربية والتعليم على هذه المجهودات الطيبة لهذه الجامعة، وقال سموه: ما رأيته اليوم هو فخر واعتزاز لأبناء المملكة، مبارك لجميع الخريجين والخريجات ولأولياء أمورهم وأتمنى لهم التوفيق والسداد في خدمة وطنهم.
وألقى الدكتور فيصل المبارك وكيل الجامعة للشؤون التعليمية والرئيس التنفيذي كلمة أشار فيها الى ان الجامعة انطلقت من إيمان راسخ وسواعد مخلصة، قادها خالد وصحبه من بيت آل فيصل المجيد، بيت تميز بتقدير التعليم إجلالا للعلم والثقافة والإنتاج القويم.
وأضاف المبارك: ومع خالد ثلة من المؤسسين من أهل الخير والبذل والعطاء ممن آمنوا بحلم فيصل بن عبدالعزيز، طامحين إلى أعلى مراتب العلوم من خلال البذل بالمال والتوجيه والدعم والصبر، فطريق الحضارة لا يعمل على تذليله إلا كل كريم سوي ذي خلق وإرادة لا تثنيها الصعاب مهما لامست أمواج التحدي قمم الجبال.
وفي ختام الحفل عرض فلم تعريفي عن الجامعة وما حققته في ميدان العلم والمعرفة، وحضر الحفل عدد كبير من أولياء أمور الطلبة.
يذكر أن عدد الخريجين والخريجات بلغ 196 منهم 32 من كلية الأعمال، 17 من كلية الهندسة، 47 في الطب، و 6 في كلية العلوم، و93 في ماجستير الأعمال و6 في ماجستير العلوم الحيوية.

# برنامج متكامل لتشخيص وعلاج التوحّد في الرياض

# يعتمد على التدخل المبكر للأطفال أقل من5 سنوات

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 25 جماد ثانى 1435هـ - 25 أبريل 2014م
اضغط هنا

سلوى حمدي – الرياض
يعتزم قسم الطب النفسي بالمدينة الطبية في جامعة الملك سعود بالرياض افتتاح برنامج متكامل لتشخيص وعلاج التوحد يعتمد على آلية التشخيص والتدخل المبكر.
أعلن ذلك استشاري ورئيس وحدة الأطفال والمراهقين في المدينة الدكتور تركي البطي، خلال احتفالية القسم باليوم العالمي للتوحد، الذي أقيم بالتعاون مع كرسي أبحاث وتطبيقات الصحة النفسية، بعنوان «المستجدات الحديثة في علاج وتشخيص التوحد»، بحضور عميد كلية الطب والمشرف على المستشفيات الجامعية الدكتور فهد بن عبدالله الزامل، وعدد من المختصين في التربية الخاصة والعاملين في هذا المجال. وقال الدكتور تركي البطي إن برنامج تشخيص وعلاج التوحد يعتمد على آلية التشخيص والتدخل المبكر للأطفال من هم أقل من خمس سنوات، يشرف عليه نخبة من كبار الأطباء النفسيين، والأخصائيين في التربية الخاصة والتخاطب، والعلاج الوظيفي بالمدينة الطبية، حيث يتم تقييم الطفل خلال عدة جلسات متفرقة لتحديد نوعية التأخر لدى الطفل، ومن ثم وضع برنامج متكامل يشمل تدريب الوالدين والأسرة، بالإضافة إلى الجلسات الفردية، مبينًا أنه سيسهم في الكشف المبكر عن التوحّد ووضع برنامج مناسب لكل حاله.
وطرح الدكتور البطي تجربته في برنامج التدخل المبكر كعلاج فعّال للتوحد بحضور فريق التدخل المبكر حيث أظهرت التجربة إمكانية التخفيف من أعراض مرض التوحد من خلال التدخل المبكر، ودمج الطفل في المدارس مع الأطفال الطبيعيين.
وأقيم خلال الحفل ورشة عمل تدريبية لأهالي مرضى التوحّد، ناقشت موضوع التدخل المبكر مع هذه الحالات، وقدم عرض تجريبي عن البرامج العلمية المعنية بالتربية الخاصة والتخاطب، بمشاركة عدد من أسر المصابين بهذا المرض ومن جهته، أكد الدكتور فهد الزامل في تصريح صحفي بهذه المناسبة، أهمية توعية المجتمع بمرض التوحد وسبل التعامل مع المريض والعناية به، مشيرًا إلى أهمية مثل هذه الفعاليات التوعوية التي تصب في خدمة المريض وإرشاده.

# سعودية تنال أعلى وسام بالمنظمة الدولية للحماية المدنية

المصدر: جريدة المدينة السبت 26 جماد ثانى 1435هـ - 26 أبريل 2014م
اضغط هنا

أحمد الجهني – جدة
تسلمت الباحثة السعودية فى الشؤون الأمنية الدكتورة انتصار بنت أحمد فلمبان السفيرة الدولية للمسؤولية الاجتماعية والأمنية وسام (فارس) الممنوح من المنظمة الدولية للحماية المدنية والدفاع المدني والذي يتم منحه للقيادات العسكرية ولأبرز الشخصيات التي تبذل جهودًا كبيرة حول العالم لخدمة أنشطة المنظمة في مجال الحماية المدنية.. وهو أعلى وسام

تمنحه للشخصيات والمنظمات التي تعمل على تفعيل برامجها.. تقديرًا لإنجازاتها واهتماماتها على مختلف الأصعدة بما يسهم في تحقيق الأمن على مختلف المستويات.
وجاء تكريم فلمبان خلال الدورة 21 للجمعية العامة في مركز جنيف الدولي للمؤتمرات أمس (الجمعة) بحضور وزير الطوارئ الروسي وبعض الوزراء والسفير السعودي والمندوب الدائم للسعودية في الأمم المتحدة بجنيف السفير فيصل بن حسن طراد والقنصل العام السعودي صلاح المريقب والدكتور محمد كومان الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب والوفود المشاركة من عدة دول من أنحاء العالم، وقلد الأمين العام للمنظمة الدولية د فلاديمير كوفشينوف ونائب الأمين العام بلقاسم الكتروسي الدكتورة انتصار الوسام الدولي بحضور شخصيات رفيعة المستوى وبحضور رئيس الوفد السعودي اللواء هاشم داؤود والوفد المرافق له وهم العقيد وليد الرزقان، الرائد عبدالرحمن الباحوث والمقدم سلطان القحطاني.
وعبرت الدكتورة انتصار فلمبان عن سعادتها بالحصول على الوسام الدولي الرفيع الذي يكشف عن تقدير المنظمة الدولية للحماية المدنية لإسهاماتها في مجال الحماية المدنية.
وأضافت: أهدي هذا الوسام الغالي إلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله- الذي دعم المرأة السعودية وعزز مكانتها لتشغل مكانة مميزة على الصعيد الدولي.

# الداخلية: صرف بدل إرهاب لمنسوبي الجوازات

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 25 جماد ثانى 1435هـ - 25 أبريل 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140425/Con20140425694824.htm

نادر العنزي (تبوك)
اعتمدت وزارة الداخلية صرف علاوة مكافحة الإرهاب لمنسوبي الجوازات من ضباط وأفراد، بنسبة 25 في المائة من الراتب لأول مربوط. جاء ذلك في خطاب وجهه صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية لمدير عام الجوازات اللواء سليمان بن عبدالعزيز اليحيى، أكد فيه موافقته على صرف علاوة مكافحة الإرهاب لمن لا تصرف له من منسوبي الجوازات العسكريين العاملين فعليا وبشكل دائم في مراكز الإيواء ودور التوقيف المخصصة لإيقاف مخالفي نظامي الإقامة والعمل.
وأكد وزير الداخلية على أهمية التقيد بالأمر الخاص بمتابعة صرف هذه العلاوة بحيث لا يصرف إلا لمن يعمل فعليا في الجهات التي سبق أن وجهت بصرف علاوة لمنسوبيها ورفع تقارير كل ستة أشهر.

# عضوات الشورى: حصولنا على20 ٪ من المقاعد دلالة على العهد الزاهر

المصدر: جريدة عكاظ السبت 26 جماد ثانى 1435هـ - 26 أبريل 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140426/Con20140426695214.htm

منى الشريف (جدة)

اتفقت عضوات في مجلس الشورى، على أن دخولهن المجلس يعد الأبرز بالنسبة لتحقيق المرأة للكثير من طموحاتها في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ـ حفظه الله ـ، مشيرات إلى أن المرأة نالت الكثير من الحقوق وفق متطلبات الشريعة السمحة في هذا العهد الزاهر.

وأبانت أن المرحلة الحالية تاريخية وتسجل بمداد من ذهب، فهي أتاحت الكثير من الأحلام للمرأة، والتي ظلت تنافس وبقوة لتأهيل نفسها تعليميا وأكاديميا، وفق الفرص التعليمية والوظيفية التي حرص أيده الله على توفيرها للمرأة لتساهم في عجلة البناء والتنمية.

إلهام: فترة تاريخية

ووصفت عضوة لجنة الشؤون التعليمية الدكتورة إلهام محجوب حسنين المرحلة الحالية التي تعيشها المملكة بالفترة التاريخية، فقد شهدنا العديد من التغيرات منذ تولي خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود مقاليد الحكم. وهي تغيرات طال انتظارها وقد شملت عدة مجالات وميادين مثل التعليم والتوظيف والصحة والبنى التحتية وبالأخص الدور الذي تلعبه المرأة.

وقالت: لم تتمتع المرأة بعصر ذهبي مثل ما يشهده النساء في الوقت الحاضر، ومازال المستقبل واعدا أمامهن. ويعود الفضل في ذلك بعد الله سبحانه وتعالى للملك عبدالله بن عبدالعزيز ـ حفظه الله ـ صاحب النظرة المستقبلية الثاقبة الذي أدرك أهمية الدور الذي تلعبه المرأة في المجتمع، دون إفراط أو تفريط ووفق قواعد الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى إدراكه لأهمية إشراكها في اتخاذ القرارات على جميع المستويات سواء كان ذلك داخل أسرتها أو في مكان عملها، أم على المستوى الاجتماعي أو السياسي.

الحليسي: استثمار المبتعثين

ومن جانبها، أكدت العضوة نائبة رئيس لجنة الخارجية في الشورى الدكتورة هدى الحليسي أن الرؤية المستقبلية للملك عبدالله بن عبدالعزيز ـ حفظه الله ـ في تطبيق برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي، حيث أنشئ صندوق الملك عبدالله للابتعاث الخارجي عام 2005 ويعد من أفضل البرامج تمويلا على مستوى العالم فقد بلغ مجموع المبالغ التي صرفت عليه حتى الآن حوالي 5 بلايين دولار أمريكي.

واستحسنت عضوة الشورى الحليسي التعليم في الخارج بأنه ليس مجرد تجربة أكاديمية ولكنه تجربة ثقافية مهمة تساعد في توسيع مدارك الشباب، وعند عودتهم إلى المملكة يأتون محملين بالأفكار الجديدة المبتكرة التي تساعدنا في الارتقاء ببلدنا. ومن المعلوم لدى الجميع أن تشجيع التعليم في أي مجتمع من العوامل الجوهرية لبناء اقتصاد المعرفة وقد استفاد كل من الشباب والشابات من هذا القرار الرائد.

الجوهرة: قرارات حيوية

وشددت العضوة الجوهرة بوبشيت، على أن المرأة حظيت بالكثير من المكتسبات في العهد الزاهر، وهي خطوات تحسب للملك عبدالله حفظه الله، مشيرة إلى أن دخول ثلاثين سيدة إلى مجلس الشورى قرار هام وحيوي، وله ثقل ووزن، خاصة أنها حازت على نسبة تصل إلى 20%، لتشارك المرأة مع أخيها الرجل في بناء الأنظمة بما ينفع المجتمع، مشيدة بما تحقق من أنظمة أبرزها مسألة القروض التي تساوت فيها المرأة مع الرجل سواء في العمر أو الاحتياج، مشيرة إلى فخرها بما وجدته في معرض التعليم العالي الذي استقطب كافة الجامعات العالمية، وقالت: مثل هذه المعارض تكرس مدى الدعم الذي يوفره قائد الأمة لأبنائه الطلاب والطالبات.

العدوان: الجامعات الجديدة

وأوضحت الدكتورة نورة بنت عبدالله بن عدوان عضوة مجلس الشورى أن عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز زخر بإنجازات كبيرة في قطاع التعليم العالي، ولعل من أبرز المنجزات افتتاح الجامعات الجديدة في جميع المناطق، وما واكب ذلك من نهضة تعليمية مباركة، انعكس أثرها على أبناء الوطن، وساعد في تنمية العديد من المدن، وتوفير المباني التعليمية للبنين والبنات، ودعمها بالكفاءات البشرية المؤهلة لإدارة وتشغيل هذه الصروح، الأمر الذي ساعد في توفير الاستقرار والدعم لأبناء المملكة. وأكدت العضوة الدكتور نورة الأصقة أن المرأة حققت الكثير في عهد الخير عهد الملك عبدالله ومازالت تطمح للكثير ومتفائلين بالأنظمة الجديدة التي سنت في عهده حفظه الله فيما يخص النساء والمواطنين عموما.

# اعتبروا الصدارة العالمية في تسجيل الملكية العقارية بداية النجاحات..

## رؤساء المحاكم:

# تطوير 478 مرفقا قضائيا ينعكس بالسرعة والعدالة على المواطنين

المصدر: جريدة عكاظ السبت 26 جماد ثانى 1435هـ - 26 أبريل 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140426/Con20140426695237.htm

عدنان الشبراوي (جدة)

أكد عدد من رؤساء المحاكم والقضاة والمختصين في الشأن العدلي والقضائي، أن مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء، فتح آفاقا جديدة في تاريخ المملكة القضائي، بما يتضمنه من إحداث نقلة نوعية في هذا المرفق، بافتتاح المحاكم الجديدة، ومنها محاكم الاستئناف والمحاكم المتخصصة والعمل على تهيئة دور العدالة اللائقة.

وقالوا إن المشروع ترجمة حقيقية لدعم متواصل للقضاء، والذي حتما سيلمس المواطنون آثارها، مشيدين بالنقلة النوعية في التقنية الحاسوبية التي لمسها الجميع، حيث تم اختزال العديد من الإجراءات العدلية وحصلت بموجب ذلك على مكسب دولي كبير يتعلق بتحقيقها لمرتبة الصدارة العالمية في سرعة تسجيل الملكية العقارية من بين 183 دولة، لاسيما أن مشروع خادم الحرمين الشريفين يتعامل مع 478 مرفقا عدليا فضلا عن البدء في تطبيق الأنظمة العدلية المعدلة ولوائحها التنفيذية.

توسيع التقاضي

ووصف عضو المجلس الأعلى للقضاء رئيس اللجنة المكلفة برصد احتياجات المحاكم لتطبيق الأنظمة العدلية الشيخ محمد أمين مرداد، مشروع الملك عبدالله لتطوير القضاء، بالطفرة والقفزة نحو التقدم والرقي في مجال القضاء وتحديث أنظمته، مبينا أن تحويل القضاء إلى درجتين وسع نطاق التقاضي، وذلك أدى لاستحداث محاكم الاستئناف، ومحاكم متخصصة لنظر كافة القضايا، ليكون هناك محكمة لنظر القضايا التجارية، وأخرى لنظر القضايا العمالية، ومحكمة لنظر قضايا الأحوال الشخصية، وهذا مما لا شك فيه سوف يعطي إتقانا في العمل لإنهائه بشكل جيد، وتتولى وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء وبدعم مباشر من القيادة الحكيمة استحداث هذه المحاكم مع توفير الكوادر التي سوف تقود هذا التطوير وهم القضاة المتخصصون في هذه المجالات المختلفة، وهذا يتأتى بالإعداد الجيد والتخطيط السليم والدراسة المتخصصة كل في مجاله.

وأوضح أن مشروع البوابة الإلكترونية والمنظومة الجديدة لهندسة الإجراءات في المحاكم وكتابات العدل في إطار مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء يتواصل حاليا بوتيرة متسارعة بهدف ميكنة العمل والتحول إلى العمل الإلكتروني في جميع المحاكم وكتابات العدل وتسهيل الخطوات والإجراءات التحول الإلكتروني في أعمال وزارة العدل وأعمال المجلس الأعلى للقضاء، وكذلك المراقبة والتفتيش الإلكتروني.

وأضاف مرداد أن وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى يتولى تنفيذ التعليمات الصادرة من المقام السامي في ما يتعلق بمنظومة العمل القضائي ويتابع مشاريع الوزارة والمجلس أولا بأول ويوجه بتسريع العمل فيه بحيث يكون العمل فيه على درجة عالية من الدقة ويعالج جميع الملاحظات التي تواجه المحاكم وكتاب العدل، مشددا على الاستفادة من التقنية والربط الآلي في التعامل الإلكتروني.

اهتمام كبير
واعتبر الشيخ عبدالرحمن الحسيني رئيس المحكمة العامة بجدة تسارع وتيرة العمل في تطوير مرفق القضاء في المملكة على يد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، لمواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والارتقاء به إلى المقدمة، حيث صدرت العديد من الأنظمة والتعديلات وتقرر إنشاء محاكم جديدة متخصصة وتغيير درجات التقاضي إضافة إلى إعادة تكوين للبنية المساندة لتتواكب مع أنظمة القضاء الجديدة.
وقال: يقود خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الخطوات الجديدة ويدعمها، ويستأثر القضاء وأنظمته باهتمام كبير من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله وسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي ولي العهد ـ حفظهم الله ـ باعتباره نقلة كبيرة في المجال القضائي تتيح مرونة واسعة ومجالا رحبا للنظر في القضايا بطريقة من شأنها تحقيق دقة الأحكام والوصول إلى نهايات عادلة للقضايا.
تشكيل الملامح
وبين رئيس محكمة الأحوال الشخصية بجدة الشيخ إبراهيم القني أن القضاء شهد في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود نقلة تاريخية عظيمة تمثلت بمشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير القضاء ونظامه الذي أعاد بناء البنية القضائية بالمملكة وشكل ملامحها وهيأها لاستيعاب التطوير الشامل للقضاء، مضيفا: لقد عاشت المملكة في عهد خادم الحرمين الشريفين ـ أيده الله ورعاه ـ سنوات حافلة بالمنجزات، سنوات ارتقت فيها البلاد في مدارج التقدم والتطور سمت في سماء العز والازدهار، وهي امتداد لهذا الحكم السعودي المبارك وحدة وأمنا ورخاء في ظل الشرع المطهر.
محاكم متخصصة
وأوضح الشيخ عبدالعزيز الشثري رئيس المحكمة الجزائية في جدة أن مشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء الذي أطلقه خادم الحرمين الشريفين ـ حفظه الله ـ سيأتي بلا شك بالخير على مرفق القضاء بشكل عام، حيث يتمثل في إنشاء محاكم متخصصة مثل المحاكم التجارية والعمالية والمحاكم المتخصصة في الأحوال الشخصية مما يسهل بشكل كبير من عملية التقاضي.
واعتبر الشيخ الدكتور علي بن مشرف الشهري رئيس محكمة التنفيذ بجدة، مشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء سابقة تاريخية تحسب لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وهو مشروع نير يسابق الزمن ويكرس اهتمام القيادة بمرفق القضاء، وقال: من أبرز المرتكزات في مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء يتمثل في تطبيق وتحديث وتطوير الأنظمة العدلية لسرعة الفصل في المنازعات، وأخذ كل ذي حق حقه، والتقدم نحو القضاء المتخصص حيث أصبح لكل مجال من مجالات الحياة محكمة خاصة وقضاة متخصصون في هذا المجال، وتنتهي تلك المنظومة بإنشاء محاكم ودوائر خاصة بالتنفيذ تتولى تنفيذ ما يصدر عن القضاء، مشددا على أن الدعم والمساندة من لدن خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي ولي العهد يعكس رغبات ولاة الأمر في الارتقاء بالعمل وتسهيل الأداء واختصار الوقت وتحقيق العدالة من خلال جهاز قضائي قوي وصارم ينصف الخصوم داعيا الله عز وجل أن يوفق القائمين على مرفق القضاء للاستفادة من الدعم الكبير من ولاة الأمر حتى نرى مرفق القضاء في المملكة يضاهي أمثاله في الدول المتقدمة.
دعم لا محدود
وأكد رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام في جدة الشيخ عبدالله القرني أن إنجازات الملك عبدالله شاملة وقدم يحفظه الله دعما لا محدودا لمرفق العدالة، ولعل مشروع تطوير مرفق القضاء يعد أحد الركائز المهمة في المنظومة القضائية التي تعكس اهتمام الملك يحفظه الله.

# دراسة: 42٪ من الإناث الفقيرات أميات.. و75٪ بلا عائل حقيقي

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 27 جماد ثانى 1435هـ - 27 أبريل 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140427/Con20140427695360.htm

سعاد الشمراني (الرياض)

كشفت دراسة عن «الفقر المؤنث»، أن 42.2 في المائة من الإناث الفقيرات في المملكة أميات.

وأثبتت الدراسة التي أصدرتها مؤسسة الملك خالد الخيرية وأعدها مركز إيفاد للدراسات والاستشارات ممثلا في مديرة المركز الدكتورة مجيدة الناجم، انخفاض المستوى التعليمي للأنثى الفقيرة، وبينت أن 25.4% من 3865 سيدة من 13 منطقة إدارية في المملكة لم يتجاوز تعليمهن المرحلة الابتدائية.

وتشير الدراسة إلى أن 75% من أفراد العينة تقريبا بلا عائل حقيقي، إذ أن نحو نصفهن أرامل أو مطلقات، بينما يعيش أكثر من نصف المتزوجات مع أزواج لا يعملون.

وأوضحت الناجم الباحثة والأستاذ المشارك في قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود، أن تدني التعليم سبب رئيس لانخفاض الوعي العام سواء كان صحيا أو اجتماعيا، كما أنه سبب لانخفاض الوعي بالحقوق الحياتية المختلفة.

وبحسب الدراسة فإن من أسباب عدم إكمال المرأة لتعليمها بعد المرحلة الثانوية الظروف الأسرية 32.1%، وقناعة أن «التعليم غير مهم للفتاة» 22.1%، ما يعني أن هناك أسبابا اجتماعية وثقافية لعدم إكمال التعليم تؤمن بها نسبة كبيرة من العينة، ومن الأسباب أيضا أن للذكر سلطة ـ إلى حد ما ـ في منع الفتاة من حقها في التعليم.

وأضافت «أظهرت نتائج الدراسة أن 10.5% فقط من أفراد العينة يعملن، وهي نسبة منخفضة جدا مقارنة بالفئة العمرية من 20 سنة إلى 50 سنة، ومن هنا نستطيع القول إن إحدى خصائص الأنثى الفقيرة أنها لا تعمل».

واستطردت قائلة «لعل أحد أسباب انخفاض نسبة عمل المرأة، انخفاض ما يتاح لها من فرص عمل في سوق العمل، وحصرها في وظائف ومهن محدودة جدا، وهذا يحد من اتجاهها نحو العمل، فيما أظهرت النتائج المتعلقة بطبيعة العمل، أن 28.6% من مجموع مفردات الدراسة أفدن بأنهن يعملن (مستخدمات). ووظيفة المستخدمة لا تتطلب مهارات بل تعتمد على المجهود البدني».

وعن ذلك تقول الباحثة «هنا يتضح أن سبب عدم عمل المرأة هو قلة فرص التعليم المتاحة لها ونقص المهارات، وكشفت الدراسة عن ضعف حجة الموانع الأسرية، إذ لم تتجاوز نسبة من ذكرن وجود منع من الأسرة في الحصول على عمل 8%، في حين ظهر أن السبب الأول عدم توفر المواصلات بنسبة 32.6%، وكشفت نتائج الدراسة أن إحدى سمات الأنثى الفقيرة في المجتمع السعودي تتمثل في أن عمرها يقع بين 20 و50 سنة، وهو ما يعني أنها في سن العمل المفترض وبالتالي يكون جعلها في دائرة الفقر إهدارا لجزء مهم من الموارد البشرية في المجتمع.

وأوضحت أن بقاء المرأة دون عمل يعد إهدارا للموارد البشرية من جهة وسببا لفقرها وحاجتها من جهة أخرى، خصوصا مع انخفاض مخصصات الضمان، والنقص في أعداد المدارس والمستشفيات والمراكز الصحية وانخفاض مستوى خدماتها عما يجب أن تكون عليه وفق المعايير العالمية لتحقيق الرفاهية الاجتماعية، فضلا عن ارتفاع مستويات المعيشة نتيجة التحولات الاقتصادية..

# يسكن وأسرته المكونة من 8 أشخاص في منزل شعبي من صفيح الحديد

# مُسن مريض بالقلب محروم من الكهرباء لعدم امتلاكه صكاً بقوز القنفذة

المصدر: جريدة سبق الاحد 27 جماد ثانى 1435هـ - 27 أبريل 2014م
http://sabq.org/urYfde

سبق- القنفذة:
رغم الظروف الصحية التي ألمت بالعم أحمد محمد الناشري، وهو رجل مسن مريض بالقلب، إلا أن المصاعب تكالبت عليه، وما زال يبحث عن حل واستثناء لبعض هذه الظروف. ومن أقسى هذه الظروف أنه يسكن وأسرته المكونة من ثمانية أشخاص في منزل شعبي من صفيح الحديد (الهنجر) من دون كهرباء، في قرية ثلاثاء يبه، بمركز القوز جنوب القنفذة.
ويقول العم أحمد الناشري لـ"سبق" إنه انتهى من بناء منزله الشعبي قبل سنتين تقريباً بمساعدة الجمعية الخيرية بالقوز، لكن لم يسعد هو وأسرته بالسكن فيه حتى الآن، لعدم وجود تيار كهربائي بالمنزل، بحجة عدم وجود صك شرعي، وهو شرط لدخول التيار الكهربائي.
وأضاف "الناشري" بقوله: أنا لا أملك شيئاً سوى هذا المنزل فقط، وبذلت قصارى جهدي في بنائه حتى اكتمل، لكن فوجئت بعدم السماح لي بإدخال التيار لعدم وجود صك على الأرض، فماذا أفعل وأنا لا أملك إلا هذا المنزل، وفيه ثمانية من الأبناء والبنات بوجود الأم؟ وفي الحقيقة، أنا مريض بالقلب؛ وأُجريت لي عملية قسطرة في مدينة الملك عبد الله الطبية، وما زلت أراجع المستشفى، وأعمالي خفيفة من أجل السعي على قوت أبنائي.
وأكد العم أحمد أن أجواء المنطقة لا تساعد "ونعاني كثيراً من حرارة الجو نهاراً وعند المساء، وكنت أقوم بإضاءة البيت عبر مولد كهربائي، يستغرق مني 30 ريالاً يومياً، إلى أن تعطل، وطلبت من جيراني إيصال التيار لي، لكنهم رفضوا، إلى أن قام أحدهم بإيصال التيار لي مشروطاً بعدم تشغيل أي جهاز كهربائي سوى إضاءة فقط؛ لذا لا تعمل المكيفات ولا غيرها، وإنما (لمبات) فقط، ووجدنا ذلك خيراً كثيراً؛ لكي نرى بالليل، ونتقي شرور الزواحف".
وكانت المفاجأة لنا عندما سألنا محمد وسعد، وهما من أبناء العم أحمد، عن المراحل الدراسية التي وصلا لها، وكانت الإجابة أنهما لم يتم قبولهما بالمدرسة لعدم إضافتهما بسجل العائلة، وذكر لنا والدهما العم أحمد الناشري مساعيه الحثيثة لإضافة جميع أبنائه وبناته بحكم أنه لم يتم إضافة الأم، وهي من جنسية عربية، التي أخرت من إضافة الأبناء إلى سجل العائلة، وضياع مستقبلهم الدراسي، لكن رد علينا العم "الناشري" بأن المعاملة قيد الانتهاء، وجارٍ العمل عليها حسب علمه في إدارة الأحوال، وخلال أيام سيتم إضافة جميع أبنائه، وهذا ما يسعى له.
وأفاد بأن محمد يبلغ من العمر 15 سنة، وسعد 13 سنة، وهو السؤال الذي لم يستطيعا الإجابة عنه إلا من خلال والدهما. وبسؤاله عن قدر ما يتقاضاه من الضمان الاجتماعي أكد أنه يتقاضى 1200 ريال فقط.
وطالب العم أحمد في نهاية حديثه المسؤولين بالنظر في حاله وحال أبنائه، واستثنائه من بعض الشروط لدخول التيار إلى منزله بشكل عاجل، رأفة به وبمن يعولهم؛ كون الأجواء في الساحل شديدة الحرارة؛ ولا تقاوَم؛ إذ يمكث في النهار هو وأسرته تحت ظل الصفيح من أجل الهواء، وتعد الكهرباء المطلب الأهم والضروري في هذا الزمن.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

# "الاقتصادية" تحتفظ بتقرير طبي يُثبت إصابتها في الكتف والرقبة

## • تعليم الطائف" يتقصى عن تعنيف طالبة في الأول المتوسط

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 27 جماد ثانى 1435هـ - 27 أبريل 2014م
http://www.aleqt.com/2014/04/27/article_844273.html

خالد الجعيد من الطائف

بدأت الإدارة العامة للتربية والتعليم في محافظة الطائف، في التقصي وطلب الإفادة والاستفسار عن قيام مُعلمة في مدرسة متوسطة للبنات، في شارع التلفزيون وسط المحافظة، تحتفظ "الاقتصادية" باسمها، بتعنيف طالبة في الصف الأول المتوسط، والتسبب في انقطاعها عن المدرسة خلال الأيام الماضية، نظراً لإصابتها في الرقبة، والكتف، وأجزاء متفرقة من أطرافها العلوية، وفقاً لتقرير طبي من أحد المستشفيات الكبرى في المحافظة تحتفظ "الاقتصادية" بنسخة منه، يصف بشكل واضح ودقيق حالة الطالبة بعد الاعتداء. وجاء التقرير مرفقا بشكوى تقدم بها شقيق الطالبة إلى الدكتور محمد الشمراني مدير تعليم محافظة الطائف.

وعلمت "الاقتصادية"، من مصدر مطلع، إحالة الشكوى، أمس الأول، إلى القسم النسائي، للاستفسار وطلب الإفادة، لتقصي الواقعة، والوقوف على الحالة عن قرب، والبدء في إجراءات التحقيق. وذكر شقيق الطالبة لـ"الاقتصادية" أن شقيقته تعرضت على يدي معلمتها لتعنيف لفظي، ونفسي، امتد لضربها وإصابتها في مناطق متفرقة من جسدها، ما تسبب لها في حالة نفسية سيئة للغاية، أدت إلى عدم رغبتها في الذهاب إلى المدرسة، ولاسيما أن صور التعنيف والضرب كافة كانت قد حدثت على مرأى، ومسمع من زميلاتها في الصف.

وأضاف: "كانت شقيقتي تشكو لنا دوماً من سوء تعامل معلمتها، إلا أننا كنا نظنها تُبالغ، حتى حدث ما حدث"، وزاد "أرجو أن تسرع إدارة تعليم الطائف من إجراءات التحقيق، وإعادة كرامة الطالبة، وأسرتها، والعمل على استعادة الاطمئنان لدى الطالبة، كي تتلقى تعليمها في بيئة دراسية مثالية".

وفي هذا الصدد، أكد لـ"الاقتصادية"، أمس، عبد الله الزهراني، المتحدث الإعلامي باسم إدارة التربية والتعليم في محافظة الطائف، أن الإفادات تكون من الأطراف المعنية بالقضية، والشهود، مشيراً إلى أن هذا الإجراء يسبق التحقيق، مبيناً أن التحقيق في الواقعة أو الاكتفاء بالإفادات يكون بتوجيه من صاحب الصلاحية، لافتاً إلى أن مدة البت في هذه القضية تختلف تبعاً لعدد الأطراف المعنية، منوهاً في الوقت نفسه إلى أن حجم التعنيف، ودرجته، ليس لهما مدة معينة.

ووضعت وزارة التربية والتعليم حداً لبعض المعلمات اللاتي قد يصدر منهن سلوك "عنيف" ضد الطالبات، وذلك بتطبيق عقوبة إدارية تتمثل في طي القيد من التعليم، ضمن التدرج في العقوبات، وحالة العنف التي يتم ارتكابها، بعد التحقق منها، وتزامن ذلك مع إعلان إدارة تعليم الطائف، في ذلك الوقت، أن العقوبات ستطول مديرات المدارس، أو المعلمات، اللاتي يثبت تورطهن فعلياً في قضايا تعنيف طالبات، عقب ورود شكاوى متعددة، إلى إدارة قضايا المعلمين والمعلمات بالإدارة، حيث ذكر لـ"الاقتصادية" أحد المسؤولين آنذاك، أن مديرات المدارس أو المعلمات، اللاتي يرتكبن تجاوزات تصل إلى تعنيف الطالبات، ستطولهن عقوبات إدارية، وليست جنائية، "لأن التعليم ليس جهة تحقيق جنائي"، مشيراً إلى أن الجانب التعليمي لديه عقوبات إدارية تؤثر تأثيراً كبيراً على من يتم تطبيقها في حقها، لافتاً إلى أن تلك العقوبات تشمل "الإنذار، واللوم، والحسم من الراتب، والحرمان من العلاوة السنوية، وطي القيد"، منوهاً إلى أن العقوبات لا تصدر إلا بعد التحقيق، والتثبت، والتأكد تماماً، من قبل مشرفات تربويات مسؤولات عن التحقيق مع الطرف النسائي، بعد تحويل ملف القضية إليهن.

# ندوة "الإرشاد الأسري": "العدل" تستحدث مكاتب للخدمة الاجتماعية في جميع المحاكم

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد 27 جماد ثانى 1435هـ - 27 أبريل 2014م
http://www.al-jazirah.com/2014/20140427/ln62.htm

الجزيرة - علي بلال:
طالبت ندوة «الإرشاد الأسري في المجتمع السعودي .. الواقع والتطلعات» بإنشاء مجلس أعلى لشؤون الأسرة السعودية بإشراف وزارة الشؤون الاجتماعية، يضم في عضويته ممثلي الوزارات وممثلين عن الهيئات الحكومية والجامعات ومراكز الأبحاث الاجتماعية لتلبية احتياجات الأسرة السعودية.
وقالت الدكتورة سارة صالح الخمشي من كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، في ورقة عمل شاركت بها في الندوة التي نظمتها وزارة الشؤون الاجتماعية مؤخراً في قاعة الملك فيصل بفندق الإنتركونتيننتال بالرياض: إن المجلس الأعلى لشؤون الأسرة السعودية يقوم برسم السياسات، ويكون للدولة دور أساسي وفاعل في شؤون الأسرة وسياستها؛ لأن الأسرة جزء لا يتجزأ من السياسة الاجتماعية والاقتصادية في البلد.
وطالبت الدكتورة الخمشي بتأسيس مرصد وطني للأسرة السعودية لمتابعة التغيرات التي تواجهها وتأثيراتها على وضع الأسرة السعودية وخصائصها وأوضاعها، ورصد مختلف القضايا والظواهر الاجتماعية، وإصدار تقرير سنوي عن أوضاع الأسر ومعاون للإرشاد الأسري للأسرة في وضع برامجها ومشاريعها.
وكشف الدكتور ناصر صالح العود من قسم الخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في ورقته «العمل الاجتماعي في المرافق العدلية» أن وزارة العدل تعمل حالياً على إنشاء إدارة عامة للخدمة الاجتماعية في الوزارة واستحداث مكاتب للخدمة الاجتماعية في جميع المحاكم.

# أروح لمين ؟

المصدر: جريدة عكاظ االاحد 27 جماد ثانى 1435هـ - 27 أبريل 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140427/Con20140427695424.htm

## أحمد عبدالعزيز الحمدان

من الطبيعي أنك تستطيع الوصول بشكواك إلى قسم الشرطة التابع له محل أقامتك إذا كانت الشكوى عن شأن جنائي يتعلق باختصاصها في حفظ الأمن والنظام وملاحقة القضايا الجنائية.
لكنك في غير هذا الشأن الجنائي سوف تقف حائرا ـ بدون شك ـ أمام معرفة الجهة المعنية بشكواك، وربما يعلو صوتك بالسؤال: أروح لمين؟
الإمارة، الشرطة، المحكمة، هيئة التحقيق والادعاء العام، ديوان المظالم، الهيئة العامة لمكافحة الفساد، حقوق الإنسان، من هي الجهة المعنية إذا كانت الشكوى عن خدمة عامة؟

كل هذه الجهات متقاطعة الاختصاصات، وليس معلوما لدى الناس نطاق اختصاص كل منها ولا حدود مسؤوليته.
أفليس الأجدر أن تقوم إدارة واحدة في كل منطقة يمكن أن تتبع للإمارة والحاكم الإداري وتكون مسؤولة عن استقبال كل الشكاوى الحقوقية والمدنية والخدمية (وكل ماهو غير جنائي)، وتفوض سلطات تكفل لها البحث والتدقيق والتحقيق مع الجهات المختلفة للوصول إلى جذور الحقيقة في الشكوى وحلها طبقا للنظام.
وعلى هذه الإدارة أن تفرز الشكوى وتطلب من صاحبها استيفاء المسوغات النظامية والمفيدة في البحث، وذلك قبل قبول الشكوى والتعامل معها؛ حتى لا يتكرر طلب المستندات من الشاكي أثناء بحث شكواه، ومن ثم تحال إلى جهات الاختصاص، إذ يلاحظ بقاء بعض الشكاوى لدى بعض الإدارات أكثر من عام تم ترفض لعدم الاختصاص، وغني عن البيان أن هذه الإدارة لا بد أن تدعم بالكفاءات البشرية المؤهلة والقادرة على إدارتها وبشبكة تواصل إلكتروني مع كافة الجهات، يتم من خلالها بحث الشكوى لاختزال الوقت الذي أصبح حقا كالسيف إن لم تقطعه قطعك، بل إن الوقت أصبح هو السلعة الأغلى في حركة الحضارة الإنسانية، كما تدعم هذه الإدارة بالصلاحيات الكفيلة بأدائها لمهامها، وحتى نخفف الزحام واندساس الباطل بين الحق، فلا بأس أن نطور نموذجا للشكاوى يوضح فيه معلومات الشكوى والشاكي والمستندات المطلوبة للشكوى ومذيلا بإقرار يتعهد الشاكي فيه بأن كل ما جاء في شكواه صحيح، وفي حال ثبوت العكس يكون الشاكي معرضا لعقوبة الحبس والتشهير فقط؛ حتى لا تتعرض كرامة الناس للإهانة تلبية لرغبة بعض الحاقدين الذين أمنوا العقاب بتقديمهم لشكاوى كيدية، ناهيك عن أن هذا الإجراء سوف يخفف العبء عن الأجهزة الحكومية، وخصوصا القضائية والأمنية منها.
وأعتقد أن هذا المقترح سوف يثمر المزيد من رضا المواطن باختزال الوقت والجهد في حل مشاكله، ولا سيما أن صلاحيات هذه الإدارة سوف ترفع درجة الاهتمام لدى المسؤولين كافة، ولا أعدو الحقيقة حين أقول بأن هذه الإدارة إنما تمثل حلقة هامة في مشروع التطوير الإداري ضمن التطوير العام الذي يتبناه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ـ يحفظه الله ـ بما تحققه الإدارة من طفرة إيجابية تعزز شعور المواطنة وترفع درجة الأداء، كما أعتقد أنه لم يعد مقبولا في هذه الدولة التي تقف على قدم المساواة مع أكبر دول العالم العشرين أن تظل بعض التقاطعات والتداخلات في مفاصلها الإدارية حاجزا في سبيل تطورها، وأن يعاني المواطن الشتات في ملاحقة حقوقه المشروعة وحل مشاكله وبحث شكواه، لا بد أن يواكب النظام الإداري في هذه الدولة العظيمة بقائدها وشعبها تلك المنزلة العالمية الرفيعة والمستحقة لها عن جدارة وأن يخرج من دائرة انفصام الشخصية.
وإذا تعذر في الوقت الراهن إنشاء مثل هذه الإدارة، فأقترح أن تقوم كل جهة باستحداث قسم مصغر، حتى وإن كان عدد منسوبيه شخصين يؤديان نفس عمل الإدارة المقترحة، ويتحملان مسؤولية استكمال عرض أي معاملة غير مكتملة العناصر النظامية والمستندات وجهة الاختصاص.
آخر الكلام: أقصر الطرق بين نقطتين هو الخط المستقيم.

# الفقر المؤنث

المصدر: جريدة اليوم الجمعة 25 جماد ثانى 1435هـ - 25 أبريل 2014م
http://www.alyaum.com/News/art/135301.html

## سجدي الروقي

ليت الذين جعلوا من «قيادة المرأة» قضيتهم استغلوا منابرهم وأقلامهم للوقوف مع الأرامل والمطلقات من المعوزات والعوانس مع المعنفات والعاجزات.
لو تسمع لهم يعجبك قولهم وإذا تقصيت نواياهم تعجبت لما يضمرون، ليتهم على أقل تقدير طالبوا بتحسين البنية التحتية لتحسين الطرق وغربلة الانظمة قبل مطالباتهم.

في دراسة لمؤسسة الملك خالد الخيرية عن، «الفقر المؤنث» وهى الاولى من نوعها لمؤسسة معتبرة شملت 3865 من النساء أعمارهن بين 20 و50 وفى 13 منطقة خلصت الدراسة الى أن 67% من الاناث الفقيرات أميات أو لم يتجاوز تعليمهن الابتدائية و75% بلا عائل أرامل ومطلقات ونصفهن يعشن مع ازواج لا يعملون.
نحن مجتمع لنا خصوصيتنا ووضعنا المختلف فليس من المعقول أن نخرج النساء للعمل ونترك مهمتهن الفطرية،وأوصت الدراسة بزيادة دخلهن من الضمان الاجتماعي لقلة فرص العمل أمامهن،
توجه وزارة العمل الى إشراك المرأة بشكل كامل فى سوق العمل برغم «الممانعة المجتمعية» فتح أبوابا للكسب الحلال وساعد العديد من الاسر فى كسب دخل اضافي. ربة البيت التى لا يقل دورها عن المدير العام والضابط أمهات الاجيال ومدرستهم الاولى أفنين أعمارهن وشبابهن في العناية والتربية، أكثر حاجة الى انتشالهن من العوز والفقر والتبعية لا يمكن أن يستقيم المجتمع دون النظر لهن، الا يستحققن رواتب شهرية يقضين بها حوائجهن ويتفرغن لادارة مصانع الاجيال؟
نحن مجتمع لنا خصوصيتنا ووضعنا المختلف فليس من المعقول أن نخرج النساء للعمل ونترك مهمتهن الفطرية، ورغم أن المرأة ليس مطلوبا منها أن تشارك في مصروفات البيت إلا أن متطلبات الحياة الحديثة تتطلب ذلك، وحق من حقوقها أن يكون لها دخل خاص بها ولأنها لا تعمل يجب أن تتكفل الدولة بهذا الدخل.
والله المستعان.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

# زادت ثلاثة أضعاف مع اندلاع الثورة السورية

# لاجئات سوريات ضحايا حالات اتجار بالبشر

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 27 جماد ثانى 1435هـ - 27 أبريل 2014م
http://www.aleqt.com/2014/04/27/article_844266.html

منى علمي من بيروت

لقد أجبر النزاع المدني في سورية ملايين السوريين على البحث عن ملاذ آمن في البلدان المجاورة مثل لبنان. حيث إنه وفقاً لتقديرات غير رسمية، يقيم هناك نحو 1.5 مليون لاجئ حالياً. ويُعتقد أن نصف هذا العدد يتألف من النساء، اللواتي تُركن معرضات للخطر بسبب النزوح والتغيّر المترابط في الأعراف الثقافية.

أم أحمد، البالغة من العمر 80 عاماً، تقيم في وادي البقاع اللبناني. عبَرت أم أحمد، بوجهها المُجعّد بسبب أعوام من الألم واليأس، الحدود إلى لبنان مع حفيدها عبر معبر عرسال غير القانوني في العام الماضي، هاربة من مدينة حمص المحاصرة، حيث الاشتباكات العنيفة بين الجيش السوري الحر والقوات الموالية لنظام الرئيس الأسد. لقد هلكت عائلتها بالكامل، وهي الآن تعتني بحفيدها الوحيد الذي تُرك بإصابة بالغة في الساق.

تراه يجلس في السرير، وساقه مُمددة. تقول مستجدية بنظرة من الألم على وجهها: "أنا كبيرة في السن على العمل ولا أملك أي مال. إن همّي الوحيد هو توفير سقف فوق رؤوسنا. أنا لا أعرف ماذا سأفعل بعد الآن، أرجوكم ساعدوني".

كما في حالة أم أحمد، الكثير من النساء اللاجئات قد تُركن لتتولى الواحدة منهن مسؤولية إعالة أُسرهن. وفقاً لأرقام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام 2013، تم تسجيل نحو 15366 امرأة دون أزواجهن ونحو 31606 نساء حالياً مسؤولات عن إعالة الأسر اللاجئة في لبنان.

في مقابلة سابقة، قالت ممثلة المفوضية في لبنان نينيت كيلي إن أكثر من 75 في المائة من عدد اللاجئين السوريين في لبنان يتألف من نساء وأطفال. ويُعتقد أيضاً أن نسبة كبيرة من الأسر السورية اللاجئة في لبنان تقوم نساء بإعالتها. ولإعالة عائلاتهن، غالباً ما تقوم هؤلاء النساء بالعمل مقابل راتب كعاملات في المنازل، ومساعدات تعليم، مزارعات، مصففات شعر، عاملات تجميل، أو خيّاطات.

النساء المحظوظات بما يكفي للعثور على عمل عليهن مواجهة صعوبة أخرى، على شكل التمييز بين الجنسين. بالتالي فهن يتقاضين عموماً أجوراً أقل من الرجال وأقل من غيرهم من الزملاء اللبنانيين في العمل. كمثال على ذلك، في مخيم مؤقت بالقرب من مدينة صور، المغمور برائحة مياه الصرف الصحي، تقول اللاجئة السورية رحمة إنها هي ونساء أخريات يكسبن عادة نحو 8 آلاف ليرة لبنانية ( 5 دولارات) في اليوم للعمل في الحقول في حين أن الرجال السوريين يتقاضون 10 آلاف ليرة لبنانية (7 دولارات)، وذلك مقابل 15 إلى 20 دولاراً للعمال اللبنانيين.

هؤلاء النساء اللاجئات اللواتي اعتمدن في الغالب على أزواجهن في سورية، هن الآن في موقف ضعيف. قد يكون هذا الضعف أحد العوامل التي تُسبب ارتفاع أرقام المتاجرة بالبشر. ووفقاً لمصدر من قوات الأمن الداخلي، ما يقارب من 35 شخصاً منخرطاً في تجارة الرقيق البيض قد تم اعتقالهم في لبنان منذ عام 2009، في حين أنه بين عام 2010 و 2011 - التاريخ الأخير الذي يُميّز بداية الثورة في سورية - فإن عدد ضحايا المتاجرة بالبشر قد زاد ثلاثة أضعاف. ويُقدّر أيضاً أن نحو 50 في المائة من ضحايا المتاجرة بالبشر في لبنان هم من الفتيات السوريات. ففي عام 2013، على الأقل 27 امرأة سورية كانت ضحية تجارة الرقيق البيض ومن بينهن أربعة من القاصرات.

يقول ضابط قوات الأمن الداخلي الذي اشترط عدم كشف هويته: "إن الفقر يُسهل استغلال اللاجئين، كحالة النساء السوريات". كذلك قامت هيئة مراقبة حقوق الإنسان بالإبلاغ عن اتجاه مماثل، في دراسة تم إصدارها في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، التي تؤكد أن النساء السوريات اللاجئات كن يتعرضن للمضايقة من قِبل أصحاب العمل، وأصحاب المنازل، وحتى من موزعي المساعدات في لبنان.

علاوة على ذلك، ووفقاً للموقع الإلكتروني "ليس للبيع"، يبدو أن سورية أصبحت بلاد عبور للنساء السوريات وأولئك القادمات من العراق والفلبين وإندونيسيا وإثيوبيا، اللواتي في الغالب يتم إرسالهن لبلدان مثل لبنان أو الأردن. قالت ليزل

جيرنثولتز، مديرة حقوق المرأة في هيئة مراقبة حقوق الإنسان في ذلك التقرير: "إن النساء اللواتي هربن من الموت والدمار في سورية ينبغي أن يجدن الملاذ الآمن في لبنان، وليس إساءة المعاملة".
وفي دراسة هيئة مراقبة حقوق الإنسان تم الإبلاغ عن حالة السيدة هالة، البالغة من العمر 53 عاماً، من دمشق، التي قالت إنه بسبب احتجاز زوجها من قِبل الحكومة السورية، كان عليها العمل في تنظيف المنازل في ضواحي بيروت لإعالة نفسها وأطفالها الأربعة. وقد أخبرت الهيئة أنها عانت من مضايقات ومحاولة استغلال في تسعة من عشرة منازل الأسر التي كانت تعمل بها.
في منطقة الحمرا، كان هناك العديد من روايات شهود العيان لشابات سوريات لاجئات يعرضن بتقديم خدمات غير مشروعة مقابل 20 دولاراً فقط. يقول نشطاء إنه في حين أن الدعارة إذا كانت غالباً مُقَنعة في المناطق الريفية، فهي شائعة بشكل كبير في المدن الرئيسة وضواحيها مثل بيروت أو صيدا أو طرابلس، حيث الوصمة الاجتماعية للدعارة يمكن إخفاؤها بشكل أسهل بكثير.
كذلك لقد شهد النزاع المدني في سورية العديد من حالات الاستهداف الوحشي للنساء، مع الأدلة التي جمعتها الأمم المتحدة عن الاعتداء الجنسي المُنظّم على النساء. مثل هذه التصرفات العنيفة قد انتشرت أيضاً في دولة لبنان المجاورة. وفي حين أن نشطاء المنظمات غير الحكومية يقولون إن اللاجئين السوريين في لبنان عادة لا يقومون بالإبلاغ عن حالات الاغتصاب ويقتصر الأمر على الشائعات، إلا أن العنف ضد المرأة هو غالباً أمر شائع. توضّح كيلي قائلة: "إن العنف القائم على أساس الجنس هو سمة من سمات المجتمعات كافة لكنه يمكن أن يتفاقم في المساحات الضيقة (حيث يعيش اللاجئون السوريون)".
بعد أن تُصاب رجولتهم بسبب عدم قدرتهم على إعالة عائلاتهم أو العثور على عمل، العديد من الرجال السوريين يلجأون إلى العنف. لقد سجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أكثر من 300 حالة تم الإبلاغ عنها من العنف بين اللاجئين. مع ذلك يُعتقد أن مثل هذه الحالات هي أقل بكثير من التي تم الإبلاغ عنها، حيث إن الكثير من العنف الذي تعاني منه النساء السوريات اللاجئات مخفي وراء ستارة من الصمت والمعايير الثقافية. من المتوقع أن تؤدي الظروف الاقتصادية السيئة إلى إضعاف وضع النساء السوريات في لبنان، ما قد يؤدي إلى المزيد من الزيجات تحت السن القانونية بين السكان اللاجئين، حيث يُضطر الآباء المدينون بالمال إلى تقديم بناتهم كضمان. وفي حين أن مثل هذه الممارسات يُعتقد أنها تحدث في لبنان بشكل أقل بكثير من غيرها من البلدان المجاورة مثل الأردن، حيث يؤكد ضابط قوات الأمن الداخلي أن عدد الزيجات تحت السن القانوني لا يزال من الصعب جداً تقييمه.
إن استغلال النساء السوريات اللاجئات ينساب أكثر إلى النسيج الاجتماعي للبلاد. ففي مدينة صور، قام اللاجئون السوريون الذين قابلتهم صحيفة "الاقتصادية" بالإبلاغ أن بعض العائلات اليائسة أرسلت بناتها لجمع المساعدات، وذلك لضمان جزء أكبر من الدعم.
مع توقّع ازدياد عدد اللاجئين في لبنان إلى مليوني لاجئ في ظل سياق اقتصادي كارثي، فإن أعداداً متزايدة من النساء اللاجئات سيقعن فريسة الاستغلال والمضايقة والعنف. إن خوف النساء اللاجئات المستمر من عدم القدرة على إعالة عائلاتهن ربما يدفعهن لاتخاذ تدابير يائسة.

# كاريكاتير

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد 27 جماد ثانى 1435هـ - 27 أبريل 2014م

http://www.al-jazirah.com/2014/20140427/cartoon.htm?car=madi

المصدر: جريدة الحياة الاحد 27 جماد ثانى 1435هـ - 27 أبريل 2014م

اضغط هنا